أزمة التنمية والمشروع الحضارى

- **تـقـديـم :**

تتمثل المشكلة التنموية أساسًا فى انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى لمجتمع معين . حيث يتجسد التخلف فى كل تلك القطاعات وبصور مختلفة ، وسواء بصورة مادية أو معنوية ، وسواء كان ذلك فى انخفاض ما يحصل عليه الفرد من دخل وسلع وخدمات أو فى إمكانية وأسلوب ممارسة الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية فى المجتمع .

وتتضح تلك الحالة فى كل الدول النامية بدون استثناء ، ولكنها تتباين من دولة لأخرى ، كما تتباين من قطاع إلى أخر . كما أن استمرار التخلف فى المجالات المختلفة راجعًا بصفة أساسية لممارسات تلك المجتمعات ، وأسلوب تفكيرها . حيث أن المجتمعات المتخلفة تدخل القرن الحادى والعشرين بأفكار القرون الماضية وبأساليب القرون الماضية .

فطالما تتغير الظروف العالمية والداخلية فلابد أن تتطور الأفكار وأساليب مواجهة تلك الظروف . حيث قد تبدل الفكر الاقتصادى والإدارى والسياسى تبدلاً كبيرًا خلال العقود الأخيرة بل أنه خلال هذا العقد تغير كما لم يحدث فى العشر عقود السابقة . ورغم تلك التغيرات فما زالت الدول النامية تسير الهوينا وبنفس الأفكار والأساليب .

وكان من المنطقى ونتيجة لما سبق أن تزداد مشاكل تلك الدول وتتعقد ، وتزداد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة ، مما أضطرها للبحث على إمكانيات وأساليب أخرى لتحقيق التنمية فيها .

وكان أمام تلك الدول مسلكان للمحاولات التنموية ، يتمثل المسلك الأول فى أسلوب الحلول الجزئية للمشاكل التنموية ، والمسكنات لتأجيل الحلول الجذرية لما تقتضيه من تضحيات .

فمثل تلك الحلول الجزئية ، التعامل مع القطاع العام ووحداته رغم ما يؤدى إليه من مشاكل فى الاقتصاد القومى ، كذلك التستر وراء ما يسمى الدعم رغم ما يكتنفه من نقائص تقضى على أهدافه ، كذلك المجانيات فى قطاعات الخدمات وفى مقدمتها قطاع التعليم ، والهروب الجزئى من كل تلك المشاكل دون المواجهة الحاسمة . وسياسة تعيين

الخريجين والالتفاف حولها وتأجيل مواجهتها ، والعلاقات بين الملاك والمتسأجرين وتسويفها وتأجيل حلها ومواجهتها وغيرها ...

كل تلك الظواهر وما يرتبط بها من مشاكل نتجت عنها وارتبطت بها ، لم تؤدى بالمجتمع إلى تحقيق التنمية المنشودة بل فى كثير من الحالات أدى ذلك إلى تكريس التخلف ونمو المشكلات ، والتى تجلت فى مظاهر الخلل الاقتصادى والعجز فى مختلف مكونات وأنشطة الاقتصاد القومى .

والمسلك الثانى فى المحاولات التنموية ، يتمثل فى أسلوب المواجهة والحلول الجذرية ، وهو الذى يعنى إجراء تغييرات اقتصادية اجتماعية شاملة وأساسية ، منها مثلاً التعامل مع القطاع العام والتبديل فى السياسات الاقتصادية كالدعم والتوظيف والمجانية ، وتغيير السياسة الاقتصادية كلية كالتحول من التخطيط الشمولى - الذى أثبت عدم جدواه - إلى قوى السوق والحرية الاقتصادية .

تلك المواجهة والحلول الجذرية المطلوبة ، لها تضحياتها وأعبائها التى لا بد أن يتحملها المجتمع خلال مرحلة التغيير ، وكلما كانت المشاكل التى نتجت فى المرحلة السابقة كبيرة كلما كانت الأعباء أكبر ، والجماهير محدودة الصبر مما تخشى معه القيادة السياسية مثل تلك الأعباء والمواجهات . ولكن عند حد معين من التدنى والتدهور لابد من تلك المواجهة وأعبائها وهو ما حدث خلال السنوات الأخيرة فى كل دول العالم التى سادت بها الأوضاع السالفة .

لقد فرضت التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد العالمى[1] أوضاعًا اقتصادية جديدة على الدول النامية ، وهذه التغيرات الهيكلية ترجع إلى نمو وتطور اقتصاديات الدول المتقدمة مما انعكس سالبًا على اقتصاديات الدول النامية واتسعت فجوة النمو بينهما .

من هذه التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد العالمى ، تدنى اعتماد الإنتاج الصناعى على المواد الأولية ، ومن ثم فقد انخفض الطلب عليها وبالتالى أسعارها العالمية ، ولما كانت كل الدول النامية تعتمد فى صادراتها على المواد الأولية فقد انهارت قيمة وعوائد صادراتها ، وتحول ميزانها التجارى إلى العجز وما ترتب على ذلك معروف .

---

(1) دكتور إبراهيم شحاته - "برنامج للغد" - القاهرة 1988 .

كذلك ، ومن هذه التغيرات ، قلة اعتماد الإنتاج الصناعى على العمالة ، حيث أدت التطورات التكنولوجية إلى الآلية الكاملة فى الإنتاج ، مما أدى إلى نوعية أفضل وإنتاج أكبر وتكلفة أقل ، وبطالة أكثر .

وكان من نتيجة ذلك التخلص من نظم الإنتاج السابقة وتصديرها ونقلها إلى الدول النامية ، وهى أقل كفاءة ، مما أدى إلى انعدام منافسة إنتاج الدول النامية الصناعى لإنتاج الدول المتقدمة ، ومن ثم تدنى صادرات الدول النامية أيضًا من السلع الصناعية وبالتالى زيادة خلل وعجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات فى تلك الدول .

ومن ضمن أهم التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد العالمى ، انكماش أهمية التجارة الدولية فى السلع والخدمات بالمقارنة بحركة رؤوس الأموال وتبادل العملات ، حيث أدى ذلك إلى انخفاض مساهمة الدول النامية فى التجارة الدولية سواء كدول مصدرة للمواد الخام أو مستورده لسلع ومنتجات . حيث قامت رؤوس الأموال والشركات متعددة الجنسيات بتوطين الصناعة والإنتاج فى المناطق الأكثر احتياجًا والأقل تكلفة.

كما أن تبادل العملات وتطور أسواقها وأسعارها أدى إلى تدهور أسعار صرف عملات الدول النامية فى مقابل عملات الدول المتقدمة لأسباب عديدة من ضمنها ضعف اقتصاديات تلك الدول ، واختلال الميزان التجارى بها .

ويلتبس الأمر على كثيرين فى التعرف على - والتفرقة بين - أعراض الأزمة الاقتصادية وأسبابها ، حيث تتداخل الأسباب مع الأعراض عند البعض ، بينما يبدل البعض الآخر الأسباب مكان الأعراض ، وذلك يزيد المشكلة تعقيدًا وتتضارب سبل وأساليب الحل لعدم دقة التشخيص والتداخل السابق الإشارة إليه ، ومع تعدد الأعراض والأسباب سنشير إلى أهمها فيما يلى :

أولاً : أعراض الأزمة :

1 - **عجز الموازين** : حيث تعانى الدول النامية - وفى مقدمتها مصر من العجز المزمن والمستمر فى موازينها ، وفى مقدمتها الميزان التجارى - وميزان المعاملات الجارية ، وميزان المدفوعات ، والميزانية العامة .

حيث بلغ الميزان التجارى نحو 10.8 مليار جنيه عام 1989 ازداد إلى نحو 17.8 مليار جنيه عام 1990 ، ووصل العجز إلى نحو 22 مليار جنيه عام 1991 ، وانخفض عجز الميزان التجارى إلى نحو 11.4 مليار جنيه عام 1992 كما يتضح من جدول (1) .

وهذه الصورة تميز الاقتصاد المصرى - مثل باقى الاقتصاديات النامية - وتسبب الإزعاج والقلق لواضعى السياسة والمخططين . وقد يتم التركيز على العجز وكأنه هو مبعث الأزمة وسببها ولكنه ليس أكثر من عرض من أعراضها ورائه أسباب يلزم التعرف عليها وتحديدها حتى يمكن العلاج .

ويرتبط بذلك ويعد من الأعراض الرئيسية للأزمة الاقتصادية تقلب حصيلة الصادرات القومية من سنة إلى آخر - يرجع ذلك إلى كمية ونوعية الصادرات كذلك الأسعار العالمية - فقد بلغت تلك القيمة نحو 2.1 مليار جنيه عام 1980 وصلت إلى نحو 5.7 مليار عام 1989 ثم إلى نحو 9.4 مليار عام 1991 وانخفضت إلى نحو 5.7 مليار جنيه عام 1992 (جدول 1) .

وفى ذات الوقت الذى تزداد فيه قيمة إجمالى الواردات القومية من سنة لأخرى ، حيث ازدادت من نحو 3.4 ، 6.9 ، 24.8 ، 31.3 مليار جنيه فى السنوات 1980 ، 1985 ، 1990 ، 1991 على الترتيب ، ثم انخفضت إلى نحو 17.1 مليار جنيه عام 1992 (جدول 1) .

جدول (1)

الميزان التجارى القومى والزراعى فى مصر خلال الفترة 1992/1980

مليون جنيه (أسعار جارية)

السنة	صادرات قومية	واردات قومية	الميزان التجارى	صادرات زراعية	واردات زراعية	الميزان الزراعى
1980	2132.1	3401.9	1269.8	454.5	688.4	233.9
1985	2599.9	6973.0	4373.1	510.2	2020.0	1509.8
1987	3046.0	1357.8	8311.8	333.4	1745.5	1412.1
1988	3994.4	16308.5	12314.1	328.8	1905	1576.2
1989	5734.7	16623.6	10888.8	410.8	2671.5	2260.7
1990	6953.8	24823.2	17869.4	523.8	4108.9	3585.1
1991	9438.9	31392.0	21953.1	835.9	4356.9	(3521.0)
1992	5701.7	17101.7	(11400.1)	1099.3	5327.8	(4228.5)

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

ومن ثم فإن معدل التبادل التجارى تدنى سنة بعد أخرى حيث انخفض من نحو 97.3٪ عام 1970 إلى نحو 62.6٪ عام 1980 إلى نحو 33.66٪ عام 1992 (جدول 2) .

وهذا التناقص المستمر فى معدل التبادل ينعكس بالضرورة على أداء الاقتصاد القومى ، حيث يؤثر هذا المعدل على قيمة العملة الوطنية فى مقابل العملات الأجنبية ، فكلما زاد العجز فى الميزان التجارى يزداد الانخفاض فى قيمة العملة الوطنية (الجنيه) .

وينعكس ذلك على الوضع الاقتصادى الداخلى ، وعلى الأسعار المحلية للواردات ، ومن ثم زيادة فى التضخم الذى يخل بأداء مجمل الاقتصاد القومى .

جدول رقم (2)

تطور معدل التبادل فى الاقتصاد القومى* خلال الفترة 1994/1970

السنة	الصادرات	الواردات	المعدل %
1970	333	342	97.3
1975	548.6	1539.3	35.6
1980	2132.2	3402.9	62.6
1985	2599.9	6972	37.2
1990	6953.8	24823.2	28.0
1991	9438.9	31392.0	30.0
1992	5701.7	17101.7	33.3
1993	11309.3	35724.9	31.6
1994	10144.5	35468.6	28.6

المصدر : حسبت من جدول (1) ، البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، العدد الرابع (1994/93) .

* معدل التبادل = $\frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times 100$

2 - **الدعم** : الدعم من أعراض ونتائج الأزمة الاقتصادية وليس سببًا لها . فلو كان الاقتصاد سليمًا ما كان هناك دعمًا . وكلما تزايدت مبالغ الدعم وتنوعت كلما دل ذلك على تفاقم الأزمة وتزايد الخلل .

وتتعدد أنواع الدعم ومجالاته والذى يقارب نحو 13 مليار جنيه سنويًا ، ولعل أهمها وأكبرها حجمًا هو الدعم السلعى المباشر للسلع الرئيسية ، والذى بلغ نحو 1.75 مليار جنيه عام 1990/89 وذلك كما يتضح من (جدول 3) .

إن للدعم مشاكله - وليس الدعم هو الأسلوب الوحيد أو الأمثل لتحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع ، ولكن هناك من الأساليب ما هو أكفأ منه وأقل تكلفة . كما أن الدعم كأسلوب أصبح إلى حد كبير يتعارض مع مفاهيم (أو بعض) مفاهيم الإصلاح الهيكلى للاقتصاد القومى ويعيق برنامج إعادة الهيكلة ، ومن ثم فهناك عديد من الأراء التى تدعو إلى إلغاء الدعم بصورته الحالية فى مختلف القطاعات واستبداله بأساليب أكثر ملاءمة .

3 - **الخلل فى نظام الأسعار : ويتمثل ذلك فى التقارب والتذبذب والتعدد فى أسعار الصرف ، وأسعار الفائدة ، وأيضًا أسعار السلع والخدمات .**

حيث تراوحت أسعار الفائدة على الودائع من نحو 4٪ عام 1975 إلى نحو 18٪ عام 1992 ، وإلى نحو 12٪ عام 1993 ، نحو 10.5٪ عام 1994 (جدول 4 أ،ب) .

أما بالنسبة لأسعار الفائدة على القروض فقد بلغت نحو 6-7٪ لكافة القطاعات عام 1975 ، بلغت نحو 12-14٪ عام 1980 ، ونحو 13-18٪ عام 1989 ، ووصلت لأكثر من 20٪ عام 1990 ثم تدنت بعد ذلك إلى نحو 15-13٪ حتى عام 1994 ، (جدول 4 جـ) .

ويتضح مما سبق مدى التذبذب الحادث فى أسعار الفائدة سواء للودائع أو القروض وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادى بصفة عامة ، والناتج من تذبذب المدخرات ومن ثم الاستثمارات .

جدول رقم (3)

الدعم المباشر للسلع الرئيسية للفترة 1990/1980

السنة	إجمالى الدعم (مليون جنيه)
1981/80	1690.4
1982/81	1779.2
1983/82	1645.4
1984/83	2054.9
1985/84	1815.2
1986/85	1540.7
1987/86	1157.7
1988/87	833
1989/88	1535.2
1990/89	1747.3

المصدر : هيئة السلع التموينية - وزارة التموين والتجارة الداخلية - سنوات مختلفة .

جدول (4-أ)

أسعار الفائدة على الودائع

% سنويًا

تاريخ سريان سعر الفائدة	1960	1965	1970	1975	1980 6/1	1985	1986	1987 5/1	1988	1989 5/15	1990
سبعة أيام واقل من 15 يوم				*-	4.5			5		5.0	
15 يوم وأقل من شهر				2.0	5,5			6		6.0	
شهر وأقل من 3 شهور				2.5	6.5			7.5		7.5	
3 شهور وأقل من 6 شهور				3.0	7.5			8.5		8.5	
6 شهور وأقل من سنة				3.5	8.0			9.5		10.0	
سنة وأقل من سنتين				4.0	9.0			11.0		12.0	
سنتين وأقل من 3 سنوات				4.0	9.5			12.0		13.0	
3 سنوات وأقل من 5 سنوات				4.0	10.0			12.5		14.0	
5 سنوات وأقل من 7 سنوات				4.0	10.5			13.0		15.0	
7 سنوات فأكثر				4.0	10.5			—		16.0	
ودائع التوفير				3.0	8.0			10		11.0	
شهادات الاستثمار				—	11			13.25		16.25	

* تم تحديد سعر الفائدة على الودائع 7 أيام وأقل من 15 يوم على أساس 4٪ اعتبارًا من 1979/3/7 .

المصدر : البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - سنوات مختلفة .

جدول (4 - ب)

أسعار الفائدة بالجنيه المصرى*

تاريخ سريان سعر الفائدة	البنك الأهلى المصرى				متوسط الجهاز المصرفى				
	1992		1993		1994	1992		1993		1994
(1) الودائع	يونيو	ديسمبر	يونيو	ديسمبر	مارس	يونيو	ديسمبر	يونيو	ديسمبر	مارس
لمدة شهر واقل من 3 شهور	13.5	12.0	11.5	8.5	8.75	13.40	12.40	11.60	7.60	9.0
لمدة 3 شهور واقل من 6 شهور	16.0	14.5	13.5	11.5	11.5	17.60	15.99	13.95	12.5	11.10
لمدة 6 شهور واقل من سنة	16.0	14.5	13.5	11.5	11.5	17.60	15.98	13.75	12.25	11.0
لمدة سنة واقل من سنتين	15.0	13.0	12.0	11.0	11.0	17.08	15.71	13.05	11.70	10.5
لمدة سنتين واقل من 3 سنوات	15.0	13.0	11.5	10.0	10.0	16.30	13.30	12.10	9.30	10.1
لمدة 3 سنوات واقل من 5 سنوات	16.0	13.0	11.5	10.0	10.0	16.10	13.95	12.10	9.30	10.1
لمدة 5 سنوات واقل من 7 سنوات	16.0	13.0	11.5	10.0	10.1	15.70	13.70	12.0	7.80	9,9
ودائع التوفير	15.0	13.0	12.5	11.5	11.8	15.10	14.08	12.90	12.25	....
(2) القروض والسلفيات	19.8	18.7	16.5	17.0	16.0	20.3	19.1	22.0	19.5	20.0
(3) شهادات الاستثمار	فبراير 1981		يوليو 1982	يونية 1989	أغسطس 1992	مارس 1993		نوفمبر 1993		
	مجموعة (أ)		مجموعة (ب)	مجموعة (أ)	مجموعة (ب)					
	12.0		13.25	16.25	17.5	14.5	15.5	13.0		14.0

* تم تحرير أسعار الفائدة للجنيه المصرى اعتبارًا من 1991/1/3 وأصبح للبنوك المصرية حرية تحديد أسعار الفائدة على الودائع والقروض والسلفيات .

المصدر : البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - 1994 .

جدول (4 - جـ)
أسعار الفائدة على القروض والسلفيات

% سنويًا

السنوات	تاريخ السريان	الزراعة والصناعة			الخدمات			التجارة		
		سنة فأقل	أكثر من سنة وحتى سنتين	أكثر من سنتين	سنة فأقل	أكثر من سنة وحتى سنتين	أكثر من سنتين	سنة فأقل	أكثر من سنة وحتى سنتين	أكثر من سنتين
1960										
1965										
1970										
1975		7-6	7-6	7-6	7-6	7-6	7-6	7-6	7-6	7-6
1980	6/1	14-12	14-12	14-12	14-12	14-12	14-12	14-12	14-12	14-12
1985										
1986										
1987	5/1	13-11	14-12	15-13	15-13	16-14	17-15	16	17	18
1988										
1989	5/15	15-13	16-14	17-15	17-15	18-16	19-17	18	18	18
1992										17.2
1993										15.2
1994										13.6

المصدر : البنك الأهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ سنوات مختلفة .

ونتيجة لتذبذب أسعار السلع وتزايدها - خاصة السلع الغذائية - وزيادة أسعار الواردات - لانخفاض قيمة الجنيه ، فقد ازدادات الأرقام القياسية لنفقة المعيشة (أسعار المستهلك) من نحو 43.4 ، 41.4 فى كل من الريف والحضر عام 1981 على الترتيب إلى نحو 238.6 ، 237.4 لكل عام 1992 على الترتيب (جدول 5 - أ) وباتخاذ عام 1987/86 سنة أساس .

كما ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الريف من نحو 61.3 عام 1983 إلى نحو 274.5 عام 1994 وباتخاذ عام 1987/86 سنة أساس ، كما ارتفعت أسعار المستهلكين فى الحضر خلال نفس الفترة من نحو 55.2 إلى نحو 287.6 ، وذلك باتخاذ سنة 1987/86 سنة أساس (جدول 5 ب) .

كما ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار الجملة من نحو 391.1 عام 1983 إلى نحو 1771 عام 1993 . وباتخاذ سنة 1966/65 كسنة أساس (جدول 5 ب).

4- **المديونية** : تعد مشكلة المديونية من أخطر المشكلات التى واجهت الاقتصاد المصرى فى السنوات الأخيرة وذلك حيث لم تستطع الموارد والإمكانيات المحلية من تلبية الطلب المحلى ، وهو ما يعنى الاعتماد على الخارج فى تغطية جانب من الطلب المحلى . وحيث تزداد الواردات من مختلف السلع والمواد تقصر الصادرات عن تغطيتها ، مما يترتب عليها الاعتماد على الاستدانة لمقابلة الواردات اللازمة للمجتمع سواء فى صورة غذاء أو سلع لازمة للتنمية .

وقد ترتب على استمرار الاستدانة تراكم الديون وأصبحنا فى وضع يصعب معه باستمرار تأدية حقوق خدمة الدين أى سداد الجزء المستحق من أصل القرض والفائدة ، لأن ذلك يعنى استقطاع الجانب الأكبر من حصيلة العملات الأجنبية وحيث بلغ ذلك - خدمة الدين - عام 1987/86 نحو 25.4٪ من جملة الصادرات ووصلت تلك النسبة إلى نحو 76.1٪ عام 1993/92 (جدول 6) .

جدول رقم (5 - أ)

الأرقام القياسية لنفقة المعيشة (أسعار المستهلك)

100 = 87/86

السنة	ريف	حضر
1981	43.4	41.4
1985	74.8	73.2
1989	182.7	173.3
1990	190.8	185.8
1991	231.9	233.7
1992 (مارس)	238.6	237.4

المصدر : بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، السنة السادسة والثلاثون ، العدد الأول ، 1993

جدول رقم (5 - ب)

الأرقام القياسية للأسعار

السنة	الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الريف 100 = 1987/86	الرقم القياسى للأسعار فى الحضر 100 = 1987/86	الرقم القياسى لأسعار الجملة = 1966/65 100
1983	61.3	55.2	391.1
1984	66.9	64.6	430.9
1985	74.8	73.2	487.8
1986	91.8	89.8	572.1
1987	104.1	107.4	650.2
1988	137.8	126.4	885.9
1989	182.7	153.3	1167.7
1990	190.8	179.0	1302.5
1991	231.9	214.3	1562.5
1992	237.3	243.5	1661.5
1995 (يناير)	270.3	280.3	1771.0
1994 (يناير)	267.1	281.7	—

المصدر : البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - 1994 .

وهذا يؤدى إلى عجز فى واردات الغذاء وسلع التنمية ومن ثم اختلال الجهاز الإنتاجى وزيادة معدلات التضخم وتراجع معدلات النمو . وإذا ما توقفنا عن السداد يؤدى إلى إهدار الأهلية الائتمانية - شبه إفلاس - واستحالة الحصول على تمويل خارجى بعد ذلك .

جدول رقم (6)

بعض مؤشرات الاقتصاد المصرى

البيان	الوحدة	/82 1983	/86 1987	/90 1991	/92 1993
السكان	مليون نسمة	44.7	48.2	54.4	57.3
عدد العاملين	بالألف	12110.7	12418.0	13527.0	14335
الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج	مليون جنيه	21104.7	40884.7	50176.6	130530
الناتج الزراعى	مليون جنيه	3886	8640	9820	21275
عجز الموازنة	مليون جنيه	(4845.2)	(9081)	(8767)	(9144)
الدين العام الخارجى	بليون دولار	15.25	30.5	27.1	29.1
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى (%)	%	43	55.3	27.4	——
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (%)	%	22	25.4	21.5	76.1

سعر صرف الجنيه المصرى	بالدولار	1.43	1.43	0.31	0.30
المتحصلات الجارية فى ميزان المدفوعات	مليون جنيه	ـــــ	ـــــ	ـــــ	39837.5 (92/91)
المدفوعات الجارية فى ميزان المدفوعات	مليون جنيه	ـــــ	ـــــ	ـــــ	49577.2 (92/91)

المصدر : البنك الأهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ المجلد السادس والأربعون ـ 1993 ـ القاهرة .

ومن ثم تتكامل الحلقات المرضية فى الاقتصاد القومى وتنتج وتسبب كل منها الأخرى (أى أنها سبب ونتيجة فى ذات الوقت) .

فقصور الإنتاج المحلى مع زيادة السكان يؤديا إلى الفجوة الغذائية ـ أى نقص عرض الغذاء عن الطلب عليه وازدياد أسعاره ، وتقديم الدعم وزيادته باستمرار ـ ويؤدى ذلك إلى عجز الميزانية فتضطر الدولة إلى الإصدار النقدى والاستيراد من الخارج مما يؤدى إلى عجز ميزان المدفوعات والاقتراض من الخارج وبالتالى وبالتالى انخفاض سعر الجنيه فى مقابل العملات الأخرى بما يؤدى إلى التضخم ومن ثم زيادة البطالة فى الاقتصاد القومى .

وبالتالى لا يمكن فصل ظاهرة المديونية عن مجمل أعراض مشاكل الاقتصاد القومى فهى نتيجة وسبب فى نفس الوقت ـ كما سبق الإشارة ـ حيث تؤدى فى النهاية إلى تخلف الإنتاج ومن ثم معدل النمو فى الاقتصاد القومى .

وبالنسبة لحجم الدين الخارجى فقد تعددت تقديرات المصادر المختلفة ولكنها أجمعت تقريبًا أنه وصل إلى حوالى 30 مليار دولار سنة 1993 ، حيث بلغ نحو 15 ، 30 ، 27 ، 29 مليار دولار فى سنوات 1983 ، 1987 ، 1991 ، 1993 على الترتيب كما يتضح من جدول (6) ، وما تم بعد ذلك من مفاوضات مع صندوق النقد والدول الدائنة لتخفيض وإعادة جدولة الديون معلوم لنا ، وتم بالفعل تخفيض جانب

كبير من الديون المدنية ومعظم الديون العسكرية . وقد تصل الديون المدنية حاليًا لنحو أقل من 30 مليار دولار بعد عديد من التخفيضات وخدمة الديون بسداد بعض الأقساط.

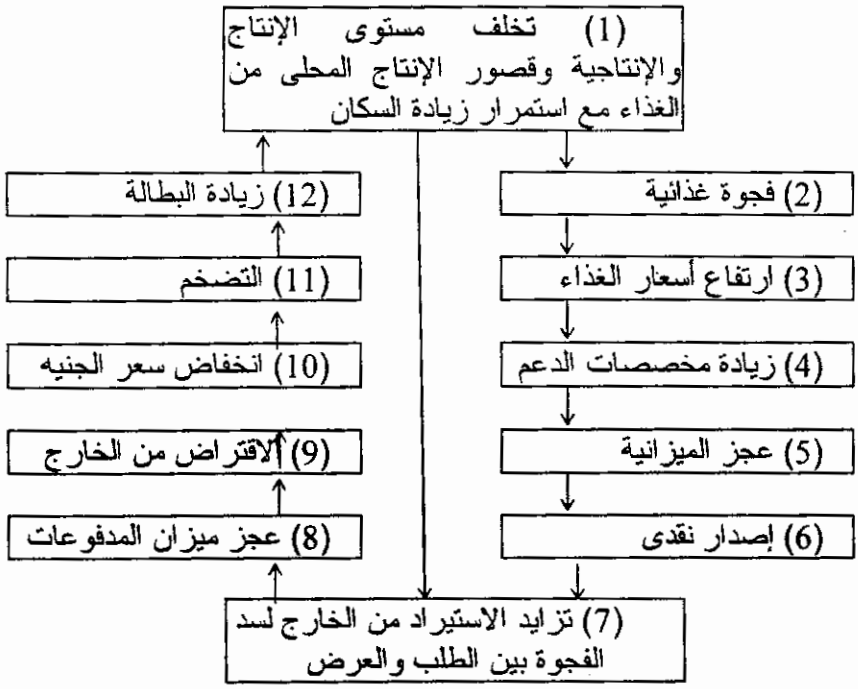

"تتابع وترابط أعراض أزمة الاقتصاد القومى"

5 - **التضخم** : من أصعب أعراض مشكلات الاقتصاد القومى هى ظاهرة - أو مشكلة - التضخم ، الذى يظهر فى الارتفاع المستمر فى أسعار السلع والخدمات ، وانخفاض القوة الشرائية وتدنى قيمة العملة الوطنية .

وفى الفترة الأخيرة تزايدت معدلات التضخم بسرعة كبيرة ، فقد زاد معدل التضخم من نحو 10٪ سنويًا فى أواخر السبعينيات إلى نحو 25٪ سنويًا فى أواخر الثمانينيات . ثم انخفض فى بداية التسعينيات إلى ما كان عليه فى السبعينيات وحاليًا يقل عن نحو 6 - 8٪ كما تعلن الحكومة ذلك . جدول (7).

وترجع ظاهرة التضخم إلى أسباب متعددة ، لعل فى مقدمتها - فى حالة مصر - عجز الميزانية وتمويل نسبة كبيرة من هذا العجز عن طريق الإصدار النقدى . ففى سنة 1989/88 قدرت الإيرادات العامة بنحو 20 مليار جنيه ، والمصروفات العامة (جارية واستثمارية) بنحو 30 مليار جنيه وهذا الفرق يمول العجز أى عن طريق إصدار النقود ، وهى نسبة كبيرة بالنسبة للدول النامية .

جدول رقم (7)

معدل التضخم والميزان التجارى

بالمليون جنيه

السنة	معدل التضخم %	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجارى
1965	10.6	—	—	—
1970	4.40	—	—	—
1975	7,7	2132.1	—	—
1980	24.5	2599.9	3401.9	(1269.8)
1985	10.1	2053.9	6973.0	(4373.1)
1986	19.2	2046.0	8051.4	(5997.4)
1987	25.1	2053.9	11367.8	(8311.8)
1988	14.8	3994.4	16308.5	(12314.1)
1989	28.5	5734.7	16623.6	(10888.8)
1990	16.8	6953.8	24823.2	(17869.4)
1991	16.2	9438.9	31392.0	(21953.1)
1992	10.00	5701.7	17101.7	(11400.1)

المصدر : البنك المركزى المصرى ـ المجلة الاقتصادية .

ويرجع عجز الميزانية أساسًا ، بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى الآتى :

- زيادة الإنفاق العام .

- زيادة الدعم .

- خسائر القطاع العام .

والتضخم هو العدو الأول للعدالة الاجتماعية ، حيث أن زيادة الأسعار يتضرر منها بصفة رئيسية أصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة ويؤدى الأمر إلى انخفاض مستوى معيشتهم ، وهو ما قد حدث بالفعل حيث زادت الأسعار عام 1990 فى كل من الريف والحضر بنحو 200٪ عما كانت عليه عام 1981 ، جدول (8) .

وتخفيض معدلات الارتفاع السنوى فى مستوى الأسعار يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل لمصلحة أصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة كما يترتب عليه إعادة العلاقة المقبولة بين الأجور وتكاليف المعيشة .

كما أن تخفيض معدلات التضخم يقلل من الضغط على أسعار الفائدة وسعر الصرف ، حيث تقل الحاجة إلى تخفيض قيمة الجنيه أو الرفع الكبير فى أسعار الفائدة .

جدول رقم (8)

من مظاهر التضخم

نسبة الارتفاع فى الأسعار عام 1985 وعام 1990 عن عام 1981

المجموعة	حضر		ريف	
	1985 عن 1981	1990 عن 1981	1985 عن 1981	1990عن 1981
الانتقالات والمواصلات	٪52	٪110	٪60	٪100
الأثاث والسلع المعمرة	٪74	٪150	٪66	٪140
الطعام والشراب	٪69	٪225	٪74	٪240
الملابس والأقمشة	٪80	٪140	٪85	٪150
النفقات الطبية	—	—	—	—
النفقات الثقافية والاجتماعية	٪123	٪180	٪100	٪175

المصدر : نشرة أسعار المستهلك ـ الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء .

كذلك يؤدى تخفيض التضخم إلى الحد من ظاهرة الهرب من الجنيه المصرى إلى العملات الأجنبية ، أى إعادة الثقة فى العملة الوطنية وما يؤدى إليه ذلك من آثار إيجابية على الادخار والاستثمار .

ثانيًا : أسباب الأزمة :

بعد التناول المركز لأعراض ومظاهر الأزمة الاقتصادية وحتى يمكن التفرقة بين الأعراض والأسباب (كأعراض المرض وأسبابه) وجب تناول الأسباب ، حتى يمكن وضع وتحديد برنامج للحل يتعامل مع الأسباب وليس مع الأعراض . ومن أسباب الأزمة ما يلى :

(1) عدم اتباع سياسة جادة للحد من الزيادة السكانية :

كما اتضح من التعرض للزيادة السكانية كعرض من أعراض الأزمة ، واتضح تزايد معدلات النمو السكانى - عدا العاملين الأخيرين - ذلك رغم الجهود المعلنة والمبذولة ، والهيئات والأجهزة المشكلة لمجابهة تلك المشكلة لإعاقتها للتنمية بصفة عامة .

حيث لا توجد سياسة معلنة تتضمن إجراءات تنفيذية محددة لعلاج تلك الظاهرة . كما أنه ليس هناك أهداف يمكن قياسها - كأن يستهدف مثلاً خفض معدل نمو السكان بمقدار 0.2٪ سنويًا - ، ومن ثم تتداخل أنشطة تلك الأجهزة بالإضافة إلى عدم وضوح أنظمة عملها مما يترتب عليه كافة التداعيات والانحرافات المعروفة .

وإذا لم يكن هناك هدف محدد يمكن قياسه فلا يمكن القول بأن هذه الأجهزة والتنظيمات تحقق أهدافها من عدمه ، وإنما ما يتم هو عبارة عن إجراءات جزئية اجتهادية ترتبط بأسباب وأشخاص معينة .

(2) انخفاض مستوى إعداد العنصر البشرى فى التعليم والتدريب :

تقوم التنمية على العنصر البشرى بكافة مستوياته ، وإعداد العنصر البشرى الكفء يبدأ من نظام التعليم والتدريب السليم . ونظره على دول جنوب شرق آسيا (النمور الأسيوية) تجد أن التنمية السريعة الحادثة بها قامت على العنصر البشرى رغم محدودية الموارد والإمكانيات .

ويعانى المجتمع المصرى من تخلف العنصر البشرى ، سواء بالنسبة للتعليم وما يضخه فى المجتمع أو قطاع التدريب وما يقدمه ، ومن ثم فإن الكفاءة الإنتاجية تصبح متدنية ، ولا يكون هناك مجال لربط الأجر بالإنتاج لأن الإنتاج (إنتاجية العمل) متدنية

نظرًا لانخفاض مستوى إعداد وتعليم وتدريب هذا العنصر .

وتعد تلك المشكلة من أهم أسباب أزمة الاقتصاد القومى حيث يرتبط بها انخفاض إنتاجية عنصر العمل - والبطالة المقنعة وتدنى مستويات الأجور . ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى يرتبط بانخفاض الإنتاجية ، انخفاض الإنتاج ومن ثم الفائض وبالتالى عدم إمكانية التوسع فى الاقتصاد القومى وخلق فرص عمل جديدة ومن ثم زيادة البطالة فى المجتمع ككل .

ونقطة البدء الأساسية لأى تنمية اقتصادية واجتماعية جادة ، هى رفع كفاءة العنصر البشرى من كافة جوانبها ، ومن ثم يمكن تحقيق تنمية شاملة فى المجتمع مع التأكيد على أهمية ودور الجوانب الاجتماعية فى إعداد العنصر البشرى حيث لا تقل - وربما تزيد - عن الإعداد الفنى والعلمى .

(3) إتباع سياسات اقتصادية غير سليمة :

الثقة فى السياسة الاقتصادية واستقرارها من أهم عوامل ودوافع التنمية . واتباع أسلوب التجربة والخطأ فى السياسات الاقتصادية من أهم العوامل المعوقة للتنمية . وقد كانت السمة الظاهرة خلال الفترة السابقة (عقدين على الأقل) ، هو تبديل وتغيير السياسة الاقتصادية كل فترة وأخرى وذلك لثبوت عدم صحتها خلال التطبيق مما يستلزم تعديلها أو تغييرها كل فترة وأخرى . وينعكس ذلك دون شك على الأوضاع الاستثمارية فى المجتمع وإمكانيات التنمية بصفة عامة .

وقد تجلت تلك الحالة فى سياسات سعر الصرف (ثلاث أسعار متباينة للعملة) ، وأسعار الفائدة ، وسياسة التجارة الخارجية (الاستيراد بدون تحويل عملة) ، وغير ذلك من السياسات الاقتصادية ، بل امتد الأمر إلى بعض القوانين الاقتصادية التى تصدر ثم يتم تغييرها بعد فترة قصيرة لما يشوب تطبيقها من أخطاء . وانعكس كل ذلك بالطبع على مناخ الاستثمار والتنمية فى المجتمع .

(4) عدم الكفاءة فى إدارة الاقتصاد :

من أهم الفروق بين الدول النامية والمتقدمة والدول التى تتقدم بخطى سريعة - هو

كفاءة إدارة الاقتصاد القومى .

حيث يتجمع فى مفهوم إدارة الاقتصاد كل عوامل النجاح أو عدمه فى التنمية الاقتصادية . وحيث تتصف اقتصاديات الدول النامية كافة بتدنى مستوى الإدارة الاقتصادية مما ينعكس بصورة واضحة على تدنى معدلات نمو الاقتصاد القومى .

فانعدام الكفاءة فى إدارة القطاع العام ، وفى تخصيص الموارد ، وفى توجيه الاستثمارات تعد من الأسباب الأساسية للأزمة الاقتصادية فى تلك الدول ومنها مصر .

وبالإضافة لكل مظاهر انعدام كفاءة إدارة الاقتصاد القومى المعروفة لدينا . فإن هناك ظاهرتين تسودان فى الدول المختلفة ولا يلقيان الاهتمام الكافى ، وهما بطء رد الفعل فى مختلف مجالات وقطاعات المجتمع سواء كان رد فعل لتغييرات إيجابية أو تغييرات سلبية .

فبطء رد الفعل لا يمكن المجتمع - الاقتصاد - من الاستفادة من التغييرات الإيجابية، كذلك لا يمكن من التحوط وعلاج آثار التغييرات السلبية سواء كانت محلية أو عالمية . وهذه الخاصية نلاحظها فى حياتنا اليومية سواء أكانت مشكلات محدودة أو على نطاق واسع .

ويرجع بطء رد الفعل هذا فى جانب أساسى منه إلى انخفاض العنصر البشرى وعدم مقدرته على اتخاذ القرار فى الوقت المناسب وعدم الإحساس بالمسئولية لانعدام الحوافز الإيجابية والسلبية حيث يتساوى المجد والمقصر فى مثل تلك المجتمعات .

أما الظاهرة الثانية التى تسود تلك المجتمعات وتعتبر دليل ومؤشر على انخفاض كفاءة إدارة الاقتصاد فهى عدم الاهتمام بوجود مخصصات صيانة لمعظم الوحدات الاقتصادية وغير الاقتصادية (الخدمية) فى المجتمع .

فمعظم الدول النامية تقيم مشروعاتها وتنفق عليها استثمارات باهظة ، ومتى بدأ المشروع فى العمل لا يجد مخصصات صيانة للحفاظ على طاقته الإنتاجية ، وسواء كان هذا المشروع مصنع أو مدرسة أو مستشفى أو طريق تنعدم أو تكاد مخصصات

الصيانة وبالتالى يتدهور المشروع بسرعة قبل بلوغ العمر الافتراضى بسنوات مما ينعكس أثره على انخفاض كفاءة الاقتصاد القومى وتدنى العائد فيه ومن ثم معدل النمو، وهذه الخاصية (الظاهرة) ليس لها ما يبررها سوى حلقة التخلف المتواصلة حيث يؤدى التخلف إلى استمرار التخلف وعدم محاولة الخروج منه لأن العقليات الإدارية التى تباشر عملية التنمية متخلفة وغير مؤهلة لممارسة الأعمال المنوطة بها ، والدليل على ذلك واضح فى كل جنبات المجتمع بدءً ا من الحى إلى المشروعات العملاقة .

يتضح سوء الإدارة فى الاقتصاد القومى من الأوضاع التى تردى إليها الاقتصاد والمشاكل التى تعقدت بصورة لم يسبق لها مثيل .

ويرجع سوء الإدارة لعوامل متعددة منها ما يرتبط بنظام الإدارة ذاته (النظام الشمولى والتخطيط المركزى) ، ومنها ما يرتبط بالأشخاص القائمين بالإدارة .

وينصب سوء الإدارة على كل من القطاع العام والقطاع الحكومة ويتضح ذلك فى الخسائر المتتابعة للقطاع العام وسوء نوعية منتجاته واحتياجه المتزايد إلى دعم الدولة .

وقد تزايدت سيطرة الدولة حيث تتحكم فى 70٪ من الموارد الاستثمارية ، 80٪ من التجارة الخارجية ، 90٪ من النظام المصرفى ، 60 - 65٪ من القيمة المضافة فى القطاع الصناعى .

كما تشعبت إدارة الدولة وتعقدت حيث تضم :

33 وزارة .

74 جهازًا وإدارة ومصلحة حكومية .

67 هيئة عامة خدمية .

51 هيئة عامة اقتصادية

334 وحدة وإدارة تابعة للمحليات .

وتضم هذه الشبكة 4 ملايين موظف بالمقارنة بأقل من مليون عام 1966/1965 .

هذا بالإضافة إلى شبكة ضخمة من منشآت القطاع العام تشمل 400 منشأة ، أكثر

من ربعها فى القطاع الصناعى تضم 1.3 مليون من العاملين .

هذا هو السرطان البيروقراطى الذى انتشر فى كل الجسم الاقتصادى وأصبح من العسير إدارته وتوجيهه والسيطرة عليه بدرجة مقبولة من الكفاءة وانعكس ذلك فى تخلف المجتمع بصفة عامة ، وتدهور مستوى المعيشة وانخفاض معدل نمو الاقتصاد القومى

ومجمل الأوضاع السابقة يرجع إلى عديد من العوامل منها :

- نتائج المرحلة السابقة مثل الشمولية والتخطيط المركزى والدعاوى الاشتراكية .
- سوء اختيار القيادات ، وانعدام القدوة على كافة المستويات .
- إدارة بعض الوحدات والمؤسسات لتكوين مكاسب شخصية ، مما يؤدى إلى تمسك العديد من القيادات بالأوضاع القائمة المتردية .
- عدم الاهتمام بالمال العام .
- انخفاض أو انعدام التدريب والتعليم .
- تحلل عديد من قيم وتقاليد المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة .

(5) غياب المناخ الاستثمارى :

تقوم التنمية على الاستثمار ، سواء محلى أو أجنبي ، ومن الاستثمار المحلى العام والخاص . وفى مصر نعانى من عدم إقدام الاستثمارات الخاصة محلية وأجنبية على الاستثمار فى مشاريع التنمية . ذلك رغم قوانين الاستثمار والحوافز المعروفة والتى لم تؤدى إلى تدفق الاستثمارات على الاقتصاد القومى .

وعزوف الاستثمارات يرجع إلى غياب المناخ الاستثمارى ، حيث أن أساس المفاضلة والعامل الحاسم لتوجه الاستثمار إلى بلد دون الأخر ، وإلى تشجيع المدخرين هو ما يطلق عليه المناخ الاستثمارى العام الذى يسود فى الدولة .

والمناخ الاستثمارى يعنى مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التى تتوفر فى دولة ما وتؤثر فى ثقة المستثمر وتؤدى إلى توجيه استثماراته

إلى بلد دون آخر ، وإلى تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات

وفى مصر يعانى المناخ الاستثمارى من قصور شديد أدى إلى إحجام الأموال الوطنية أولاً عن المشاركة فى التنمية ، وثانيًا تخوف الأموال الأجنبية من الاستثمار فى مصر :

ومن العوامل التى أثرت سلبيًا على المناخ الاستثمارى فى مصر ما يلى :

- محدودية ـ وعدم فاعلية ـ الديمقراطية السياسية .
- سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادى .
- التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة .
- الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثمارى .
- عدم استقرار السياسات الاقتصادية
- البيروقراطية المصرية .

(6) التحيز ضد القطاع الزراعى :

بصفة عامة اعتمدت معظم الدول النامية ـ أو كلها ـ فى تمويل عملية التنمية فيها على القطاع الزراعى . وذلك حيث لم يكن هناك قطاع صناعى أو قطاعات أخرى يمكن أن يتحقق بها فائض سوى القطاع الزراعى ، ومن ثم عمدت هذه الدول على أثقال كاهل القطاع الزراعى بعبء تمويل عملية التنمية عن طريق سحب كل ما يمكن سحبه من تمويل من هذا القطاع وذلك عن طريق :

1 - تسعير الحاصلات الزراعية .

2 - التسليم الإجبارى للحاصلات .

3 - التسويق التعاونى (أو ما يطلق عليه ذلك) .

4 - الضرائب الزراعية .

حيث سعرت العديد من الحاصلات الزراعية بأقل من قيمتها وتحصل الدولة على هذا الفرق للتمويل التنموى ، وفى مقدمة هذه المحاصيل القطن ، والذى كان يصدر

بأسعار أعلى بكثير من أسعار الشراء من الزراع .

يلى ذلك كل من القمح وقصب السكر وكانا يسعران بأسعار أقل مما يتم الاستيراد به من الخارج لتغطية الفجوة بين الإنتاج المحلى والاحتياجات المحلية .

ويرجع مفهوم التحيز ضد قطاع الزراعة أساسًا إلى إيمان واضعى السياسات فى الدول النامية بالحكمة التقليدية القائلة بأن (فرض الضرائب على الزراعة لا يضعف الإنتاج) ويرجعوا ذلك لضعف استجابة الزراعة لحوافز الأسعار ، حيث يسود الاعتقاد بأن الصناعة هى القطاع المتحرك (الديناميكى) بينما الزراعة هى القطاع الساكن (الاستاتيكى) والذى لا يستجيب للحوافز ، ومن ثم فإن تسارع خطى النمو الاقتصادى يحدث بتحويل الموارد من الزراعة للصناعة ويتم التوصل لتمويل الموارد بفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الزراعة .

ولكن خلال الثمانينيات سقطت هذه القاعدة ، إذ اتضح أنه إضافة لسياسات الأسعار الزراعية هناك بعض السياسات الأخرى المؤثرة على قرارات المزارعين كما تبين أيضًا أن الضريبة على الزراعة ضررها أكبر مما كان معروفا من قبل .

ومن مظاهر التحيز ضد قطاع الزراعة :

1 - ارتفاع متوسط الضريبة على الزراعة عنها فى باقى قطاعات الاقتصاد الأخرى .

2 - تتدخل الحكومات فى تحديد الأسعار الزراعية مباشرة عن طريق سياسات القطاع الزراعى وبطريقة غير مباشرة بحماية الصناعة وسياسات الاقتصاد الكلى التى تؤدى إلى فرض الضرائب على الزراعة كغيرها من السلع التجارية وغير التجارية من خارج القطاع الزراعى .

ويؤدى ذلك التدخل الغير مباشر إلى خفض أسعار المنتجات الزراعية المسوقة مقارنة بالمنتجات الغير مسوقة وبالمنتجات التجارية الأخرى .

3 - تؤثر هذه السياسات على حوافز الإنتاج الزراعى مما يجعل الزراعة أقل جاذبية للاستثمار من قطاعات الاقتصاد الأخرى .

4- كما تلحق سياسة حماية الصناعة المحلية الضرر بالزراعة نتيجة لرفع الأسعار المحلية للمدخلات الزراعية المستوردة مقارنة بالأسعار العالمية لتلك المدخلات كما تضعف القوة الشرائية للمزارعين عند استهلاكهم للسلع المصنعة .

5- تتسبب كثير من الإجراءات الاقتصادية المباشرة فى فرض الضريبة على الزراعة مما يخفض من أسعار المنتجات الزراعية كالتدخل الحكومى المباشر فى التسويق الإجبارى للحاصلات الزراعية والعمل بنظام الحصص فى مجال صادرات المحاصيل الغذائية وغيرها من السلع الزراعية وفرض ضرائب مباشرة على تلك الصادرات .

6- إجراءات السيطرة على أسعار الغذاء للمستهلك الحضرى بتحديد أسعار التجزئة للغذاء بوضع سقف لتحديد أسعار المنتجين . كما أن برامج دعم الغذاء غير عملية فى كثير من الأحيان وخاصة فى الدول ذات الدخول المنخفضة نتيجة لبعض المعوقات الإدارية ولكثرة المجموعات المستفيدة منها .

7- يعتبر الأثر المباشر للتدخل فى الأسعار الزراعية هو تحويل دخول ضخمة خارج قطاع الزراعة (قد تقارب نصف إجمالى الناتج القومى السنوى للزراعة) وهذه التحويلات الضخمة تضعف وبشدة الاستثمارات الخاصة فى الزراعة وكذا النمو الزراعى .

8- بطا حركة النمو الزراعى نتيجة للضرائب فكلما انخفضت الضريبة على الزراعة كلما كان النمو عاليًا وكلما ارتفعت أسعار الزراعة تنخفض نسبة الهجرة من قطاع الزراعة وتزداد الاستثمارات ويتسع استخدام الأساليب الحديثة فى الزراعة وتكون النتيجة ارتفاع نسبة النمو .

9- تفتقر معظم الدول النامية إلى آليات تمتص المخاطر فيها بما يساعد المنتجين الزراعيين على التلاءم مع الأسعار العالمية عالية التقلبات وهذا أحد الأسباب التى بموجبها تتدخل الحكومات للحد من تقلبات الأسعار للمنتجين (والمستهلكين) المحليين .

(7) عدم الاهتمام بتغيير الثقافة العامة للشعب :

تتضمن الثقافة العامة عناصر عديدة ، ولها مكوناتها وتأثيرها المعروف للجميع . ومن ضمن هذه المكونات والمؤثرات التنموية ، هى النظرة إلى العمل بنوعياته المختلفة وخاصة العمل اليدوى ، كذلك النظرة والتعامل مع الملكية العامة والمال العام .

أيضًا أنماط الإنفاق والاستهلاك والادخار كل تلك العناصر نتاج الثقافة العامة للشعب ، وهى من أهم عوامل التنمية التى إما أن تدفع التنمية للأمام وإما أن تكون من أهم معوقاتها .

وفى الدول النامية التى لا تهتم بتغيير تلك العناصر فى ثقافة الشعب تصبح التنمية كمن يحرث فى البحر - خطوة للأمام وخطوتين للخلف - نتيجة للثقافة غير السليمة والتى لم تجرى محاولات تغييرها بما يخدم عملية التنمية .

إن تغيير الثقافة العامة للشعب يرجع إلى نظام التعليم ، والإعلام والمؤسسات الثقافية ، ولابد أن تعزف تلك المؤسسات معزوفة واحدة متناسقة فيما بينها ، ولكن فى كثير من الأحيان - وكثير من الدول النامية - تعمل كل جهة بمفردها وقد يكون عملها متعارض مع باقى المؤسسات مما يترك المجتمع فى حالة حيرة ثقافية أو تشتت فكرى ، بما ينعكس على عملية التنمية ونتائجها .

والدول التى تقدمت - اليابان - والدول التى تحقق تنمية متسارعة حاليًا - النمور الأسيوية - عمدت إلى تغيير الثقافة العامة بما يخدم عملية التنمية وذلك بالنسبة للعوامل والعناصر السابق الإشارة إليها .

ومن ثم ، فإن من أهم أسباب تعثر التنمية فى مصر لا يرجع إلى نقص الموارد أو التكنولوجيا والخبرة أو لقصور الإدارة بقدر ما يرجع إلى عدم الاهتمام بتغيير ثقافة الشعب بما يدفع التنمية .

وذلك واضح فى كل القطاعات والمجالات ، ويتضح بصورة جلية فى العوامل والعناصر المشار إليها سابقًا خاصة فيما يتعلق بالعمل ، والإنفاق ، والاستهلاك ، والادخار وغير ذلك من عناصر ومقومات التنمية .

ثالثًا : برنامج الحل (المشروع الحضارى المصرى) :

من الاستعراض السابق لأعراض وأسباب أزمة التنمية فى مصر ، اتضح أن هناك مسلكان للعلاج ، الأول هو الحلول الجزئية للمشاكل التنموية ، والثانى هو أسلوب المواجهة والحلول الجذرية .

ومن المعلوم أن الأسلوب الثانى ـ الحلول الجذرية ـ أكثر تكلفة اقتصاديًا واجتماعيًا ويحتاج إلى مدى زمنى أطول ، وتظهر نتائجه بعد فترة زمنية طويلة قد تتراوح بين ثلاث إلى أربع خطط خمسية . وهذا المسلك أكثر فائدة للجيل الحالى والأجيال القادمة وهو ما سارت فيه التنمية فى مصر فى العقد الأخير .

وقد تركز أسلوب الحل الجذرى للمشاكل التنموية فى محاور رئيسية هى :

1 - الإصلاح الاقتصادى .

2 - إصلاح التعليم .

3 - الاهتمام بالتدريب

4 - الإصلاح الإدارة وملاحقة الثورة العلمية .

5 - عدالة التنمية .

6 - البنية الأساسية .

وهذا المسلك فى التنمية هو ما يمكن أن يطلق عليه المشروع القومى للتنمية ، أو المشروع الحضارى المصرى وهو واضح من حيث جوانبه وأهدافه منذ بدايته فى أوائل الثمانينيات . ولا يمكن إنكار أن هناك مشروع تنموى قومى فى مصر .

(1) الإصلاح الاقتصادى ـ الدوافع والمكونات :

تمر الدول النامية جميعًا ـ ومن ضمنها مصر ـ بأزمة اقتصادية عارمة . حيث اختلت موازين مدفوعاتها ، وتزايد عجز الميزان التجارى ، وانخفضت قيمة عملتها الوطنية ، وازداد معدل التضخم ، وكذلك البطالة ...

ولقد كان من أهم مسببات تلك الأزمة اتباع سياسات اقتصادية خاطئة ، قامت على

مركزية القرارات ، وإغفال قوى السوق . وفى ظل هذه المشاكل ومع تزايد المعاناة والعجز والقصور فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، أيقنت تلك الدول أن السبيل الأفضل للتنمية هو تحرير الاقتصاد القومى ، واتباع سياسة السوق الحر ، ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور الاقتصادية ، وتحجيم القطاع العام ، وإطلاق حرية القطاع الخاص .

ليس هذا فقط ما تيقنت منه الدول النامية ، ولكن أيضًا ما اعتنقته أخيرًا الدول الاشتراكية مبتدعة النظام الاقتصادى الذى يقوم على التخطيط المركزى والقطاع العام وتحجيم قوى السوق .

وقد أوضحت التجربة وأثبتت أن البلاد التى نجحت فى تحقيق التنمية هى التى اعتمدت على قوى السوق ، وحررت نظامها الاقتصادى من القيود البيروقراطية ، وطبقت سياسة ذات توجه تصديرى ، ومن تلك الدول الأسيوية كوريا ، سنغافورة ، ماليزيا وغيرها . كذلك تلك الدول التى اعتمدت على القطاع الخاص وحدت من سيطرة وحجم القطاع العام .

⇐ دوافع التحرير الاقتصادى فى مصر :

يتبادر للذهن كثيرًا هذا السؤال ، ما هى دوافع سياسة التحرير الاقتصادى ، سياسية هى ؟ أم اقتصادية ؟ ، ومهما كان الرد ، فإن الدوافع الاقتصادية كان لها الأولوية فى كل الدول التى أخذت بتلك السياسة - ومنها مصر- فهناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية وراء الأخذ بتلك السياسة فى مصر ، فمن العوامل الداخلية سوء الأوضاع الاقتصادية[1] ، عجز ميزان المدفوعات ، زيادة التضخم من نحو 10٪ إلى 25٪ سنويًا ، وزيادة معدلات البطالة من 7٪ إلى 15٪ ، وانخفاض معدل نمو الإنتاج المحلى الإجمالى من 8٪ - 9٪ إلى أقل من 2٪ سنويًا ، هذا بالإضافة إلى تدنى كفاءة القطاع العام وما يرتبط به من مشاكل ومعوقات اقتصادية ضخمة فى الاقتصاد القومى .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا تيقنا بأن معدل نمو الناتج المحلى وصل إلى نحو 2٪

---

(1) تشير تلك البيانات إلى فترة ما قبل بداية سياسة الإصلاح الاقتصادى فى مصر .

، وأن معدل نمو السكان يقارب 3٪[1] فإن هذا يعنى أن معدل النمو فى الاقتصاد القومى بالسالب ، أى أن هناك تدهور فى معدل نمو الاقتصاد القومى ذلك لأن :

معدل نمو الاقتصاد القومى = معدل نمو الناتج المحلى – معدل نمو السكان
٪ 1– = ٪ 3 – ٪ 2 =

والعوامل الخارجية التى دعت إلى الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادى فى مصر - عديدة هى تلك العومل - فى مقدمتها فشل نظام التخطيط المركزى النظام الاشتراكى - فى تحقيق التنمية فى دول المعسكر الاشتراكى ، وإقلاع تلك الدول عن الأخذ بهذا النظام واتجاه معظمها إلى التخلص من القطاع العام والعودة إلى الاقتصاد الحر .

كذلك ما يراه البنك الدولى وصندوق النقد من أن رفع كفاءة الاقتصاد لا تتأتى إلا عن طريق تحجيم القطاع العام والحد من التخطيط المركزى ، والعودة إلى قوى السوق وإطلاق حرية القطاع الخاص . وتلك التوجيهات تعد ملزمة فى بعض الأحوال حتى تحوز القبول الدولى فى أسواق الاقتصاد العالمى .

كما أننا نتفق مع تلك المؤسسات على تشخيص أمراضنا الاقتصادية ، ونتفق على مقترحات العلاج والتى منها ، تخفيض عجز الميزانية ، ورفع سعر الفائدة ، توحيد سعر الصرف ، احترام سقوف الائتمان ، رفع مستوى كفاءة القطاع العام ، تشجيع دور القطاع الخاص ... ولكن الاختلاف كان فى التوقيتات وسرعة الأخذ بتلك الإجراءات لعوامل الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى .

كذلك فإن معدلات النمو بدأت تتناقص فى تلك الدول ، وتعثرت معظمها فى سداد مديونيتها والتى أخذت فى التراكم .

مع تخلف الاستثمار فى تلك الدول ، عدم إمكانية المحافظة عليه نتيجة للخاسر من جانب وعدم الإحلال والتجديد والصيانة من جانب آخر . ومع انعدام الحافز الفردى تخلف التطوير والابتكار تدنت جودة المنتجات ومن ثم المقدرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية والداخلية .

---

(1) معدلات النمو قبل بداية الثمانينيات وفى أوائلها .

⇐ مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى :

يتكون برنامج الإصلاح الاقتصادى من جانبين[1] رئيسيين :

- جانب السياسات والبرامج المالية والنقدية ، الذى يحدد الإطار العام للأداء الاقتصادى .

- جانب منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية فى المجتمع والذى يحدد قواعد التعامل للوحدات الاقتصادية فى السوق .

⇐ الإصلاح الاقتصادى فى مجال البرامج المالية والنقدية :

تتضمن عدد من الإجراءات والتى تؤدى إلى تحقيق عدد من الإصلاحات فى الهياكل المالية والنقدية فى المجتمع ، منها :

1 - تخفيض العجز فى الموزانة العامة للدولة وذلك عن طريق :

- ترشيد الإنفاق الحكومى .
- زيادة موارد الدولة .
- تخفيض العمالة فى الجهاز الحكومى .
- تخفيض الدعم .
- تخفيض الاستثمارات العامة .
- رفع أسعار الخدمات والمرافق لتقارب الأسعار العالمية .

2 - تحرير سعر صرف العملة ، وذلك برفع القيود على تداول وتسعير النقد الأجنبى ، وذلك يساعد على تنشيط الصادرات .

3 - تحرير سوق رأس المال ، بتحرير أسعار الفائدة وتركها لقوى العرض والطلب ، بما يؤدى إلى زيادة المدخرات .

---

(1) دكتور / عاطف محمد عبيد ، "التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادى" ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد العاشر ، أكتوبر 1992 ، ص 8 .

⇐ **الإصلاح الاقتصادى فى مجال أداء الوحدات الاقتصادية :**

وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات والسياسات التى تؤدى إلى زيادة المنافسة فى السوق ، وترك الأسعار لقوى السوق سواء بالنسبة للإنتاج أو لعوامل الإنتاج . ومن هذه البرامج ما يلى :

1 - برامج الخصخصة ، أو التخصيص : أى تحويل وحدات القطاع العام إلى قطاع خاص .

2 - خصخصة الإدارة ، أى فصل ملكية الدولة عن إدارة مشروعاتها . وذلك لتحقيق حرية الانطلاق والحركة للإدارة فى تلك المشاريع .

3 - تحرير الأسواق ، عن طريق عدم تدخل الدولة فى التسويق أو الأسعار للسلع سواء زراعية أو صناعية .

4 تحرير الاستثمار ، بما يعنى رفع القيود الموضوعة على الراغبين فى الاستثمار مع أخذ ضوابط المجتمع فقط فى الاعتبار .

5 - تحرير التجارة الداخلية والخارجية ، وبما يعنى أن القادر على المنافسة قادرًا على التصدير .

وإذا تحقق برنامج الإصلاح الهيكلى للاقتصاد فإنه يؤدى إلى تحقيق .

(1) السيطرة على التضخم ، العدو الأول للتنمية .

(2) تحقيق معدلات نمو مرتفعة تزيد عن معدلات نمو السكان

وذلك بما يؤدى إلى تحسن مستوى المعيشة فى جوانبه الاقتصادية والاجتماعية ، والتعليمية والصحية والثقافية مع تحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة فى توزيع الدخل .

(2) إصلاح التعليم :

يعد التعليم هو محور الانطلاق لأى مجتمع ، وبالتعليم طفرت عديد من الدول من

التخلف إلى التفوق ، وفى مقدمتها اليابان وبالطبع غرب أوروبا ـ ثم النمور الأسيوية .

والحديث عن إصلاح التعليم قد يطول ، ويحتاج إلى متخصصين فى تفصيلاته ومحتوياته . ولكن هنا نشير إلى عدة جوانب تعد من الركائز الأساسية للتعليم وذات أثر مباشر على مجمل العملية التعليمية :

(أ) يتطلب إصلاح التعليم تناول مستوياته ونوعياته المختلفة بالإصلاح ، وهى التعليم الأساسى ، التعليم المتوسط (الثانوى) ، التعليم العالى ، كذلك التعليم الفنى .

(ب) إصلاح التعليم يتطلب توحيد نمط التعليم العام ، وكذلك توحيد المحتوى خاصة فى التعليم الإساسى .

(جـ) إصلاح التعليم يتطلب إصلاح المدرسة ، المدرس ، والمنهج . مدرسة اليوم الكامل ـ كما كانت فى الماضى ـ تقدم العلم والثقافة ، والتربية ، وتنمية المواهب . ولذا فمن الضرورى العودة إلى هذا الأسلوب ، والذى يتطلب مع تطوير المدرسة تطوير المدرس .

(د) المناهج التعليمية هى أساس العملية التعليمية ، من الضرورى أن يتم تطوير كافة مناهج التعليم للتلائم مع مستجدات العصر والتطور السريع فى العلم والتكنولوجيا .

(هـ) كذلك التعليم الجامعى فى شدة الحاجة إلى التطوير ، والتخطيط لمستقبله ، لرفع مستوى الخريجين ، وهان تجدر الإشارة إلى حال الجامعات الإقليمية ، ويجب إعادة النظر إليها من كافة النواحى .

(و) موضوع مجانية التعليم لم يعد كما كان فى السابق ، وقد اختلف الوضع والنتائج التى ترتبت عليه . ومن ثم فمن الضرورة إعادة النظر فى مجانية التعليم بصفة شاملة ، وقد يكون من المفيد اقتراح ما يلى :

- التعليم الأساسى مجانى .
- التعليم الفنى (الذى يحتاجه المجتمع) مجانى .

- التعليم المتوسط (الثانوى) بمصروفاته .
- التعليم الجامعى بمصروفاته .
- المتفوقين فى كل مستويات التعليم بالمجان .

إن حل مشكلة التعليم شىء وإعادة بناء العملية التعليمية لمواجهة الظروف التى سيفرضها مجتمع (عصر) المعلومات شىء آخر . لذا فمن الضرورى بداية التعرف على طبيعة عصر المعلومات قبل التفكير فى عملية الإصلاح الجذرى للتعليم . ذلك لأن التعرف على العصر الجديد يجعلنا نتعرف على احتياجاتنا من نوعية التعليم الذى يلائمه - هذا ببساطة - فالتعرف على متطلبات العصر الجديد يمكن أن تكون الحلول الجزئية والمرحلية لمشاكل التعليم متناسقة مع الوضع المستقبلى وتقربنا منه . وهذا لا يتأتى إلا بالتعرف على هذا الوضع المستقبلى واحتياجاته من العملية التعليمية[1] .

فالتعرف على طبيعة إنسان مجتمع المعلومات وما يتصف به ليستطيع التعامل مع معطيات العصر ، ومن هذه الصفات :

- الفردية وعدم النمطية .
- ممارسة التفكير الناقد .
- القدرة على التعليم الدائم ، الذاتى ، والشامل .
- الإبداع والابتكار .
- التعاون والإيجابية .

وفى ضوء الخصائص المطلوب أن يتسلح بها الفرد فى مجتمع المعلومات فإن التحولات اللازم إدخالها على التعليم تتضمن بعض النواحى التالية :

1 - تحول البيئة التعليمية المغلقة إلى بيئة تعليمية مفتوحة تعتمد على شبكات المعرفة الإلكترونية ، قد تنهى احتكار المدرسة بمفردها للعملية التعليمية وتفتح الباب أمام التعليم فى البيوت والمؤسسات والتى تعمل على تعليم الأفراد كل

---

(1) راجى عنايات "أفيقوا يرحمكم الله" دار الشروق - الطبعة الأول - 1992 (من ص 10 - 70) .

الخبرات والمهارات المستخدمة .

2 - التعليم الشخصى الذى يتفق مع قابلية وقدرات كل شخص واستبدال النظام النمطى الجماعى القائم على الأعمار والفصول والمدرسة بنظام آخر يسمح لقدرات الأفراد بتحديد المستويات التعليمية اللازمة لهم .

3 - التعليم الذاتى حيث يصبح فى ظل توافر شبكات الكمبيوتر فى مقدور كل فرد الاعتماد على ذاته فى التعليم .

4 - خلق المعرفة بمعنى أن نظام التعليم السابق هو استيعاب وحفظ المتاح من المعارف ، أما النظام الجديد فإنه سيعمل على خلق معارف جديدة باستخدام المعارف المتاحة وباستعمال أجهزة الكمبيوتر .

5 - امتداد التعليم ، بمعنى أن التعليم كان ينتهى بالحصول على الشهادة ، أما فى عصر المعلومات فإن التعليم سيستمر لتجدد وزيادة المعلومات باستمرار .

6 - تغير فى شكل ومضمون ومحتوى المدرسة بما يلائم عصر المعلومات .

واعتقد أنه اعتمادًا على تلك الأسس يمكن تناول موضوع التعليم من الناحية القومية ودراسته والتعامل معه وصولاً إلى نمط تعليمى متطور يحقق الأهداف القومية للمجتمع مع استقرار النمط التعليمى خلال فترات زمنية محددة .

(3) التدريب ، الأهمية والأسس :

لم يعد الربط بين حجم الاستثمارات ومعدل التنمية على نفس درجة الاعتقاد كما كان فى الماضى ، حيث أثبتت تجارب الواقع أن الجزء الأكبر من النمو يرجع إلى إنتاجية رأس المال وليس لرأس المال فى حد ذاته ، وبالتالى تحقيق معدلات النمو المرتفعة يتحقق عن طريق الاستخدام الكفء لرأس المال .

وجانب أساسى من الاستخدام الكفء لرأس المال يرجع إلى القوى البشرية (عنصر العمل) وكفاءته وارتفاع إنتاجيته .

ولا شك أن برامج الإصلاح الهيكلى السابق الإشارة إليها تؤدى إلى توفير المناخ

الأفضل لاستخدام رأس المال بمختلف مكوناته بما فيها العنصر البشرى .

والعنصر البشرى فى النشاط الاقتصادى هو القادر على :

1 - دفع الاستثمارات وتدفقها من الداخل والخارج .

2 - تقييم البدائل المتاحة .

3 - تحقيق مستوى إنتاجية مرتفع .

4 - اختيار توقيتات العمليات الاقتصادية .

5 - اتخاذ القرارات الإدارية .

6 - دراسة وإنشاء وإدارة وتشغيل المشروعات .

وغير ذلك مما يؤدى إلى رفع كفاءة وإنتاجية الاستثمارات فى الاقتصاد القومى .

والتدريب أساسى ولازم للدول النامية فى تلك المرحلة حيث يؤدى إلى زيادة القدرات والمهارات والمعارف بما يؤدى لتنفيذ العمل المطلوب فى الوقت المحدد وبالمواصفات المطلوبة .

والدول النامية فى مرحلة الإصلاحات الهيكلية تجابه عدد من المشاكل بالنسبة للقوى البشرية والتى يمكن أن تتغلب عليها بواسطة التدريب ومن هذه المشاكل :

- ضعف القيادات الموجودة فى الأجهزة الحكومية والوحدات الاقتصادية ، من حيث مستوى الكفاءة والقدرة على الإدارة واتخاذ القرارات القيادية .

- عدم توفر الاستثمارات اللازمة لإعداد الكادر البشرى اللازم لعمليات التنمية ، حيث تحتاج عمليات التعليم والتدريب لقوى العمل الداخلة سنويًا فى سوق العمل إلى استثمارات كبيرة .

- الجيل الموجود حاليًا فى العمل فى الدول النامية لم تتح لغالبيته فرصة تنمية القدرات والمهارات وبما يلزم أن تتجه إليه المؤسسات التدريبية والتعليمية .

- ضعف الصلة بالعالم الخارجى بما يؤدى إلى عدم الأستفادة الكاملة بالتطورات الفنية والإدارية وسرعة نقلها من العالم المتقدم إلى العالم النامى مما يستلزم تقوية ودعم هذه النوعيات من الاتصال .

- يرتبط وجود ونمو القيادات واكتسابها الخبرة فى تلك الدول بنمو القطاعات الاقتصادية وزيادة المنافسة فى الأسواق ، ولا يمكن إعدادها فى الفصول .

وحيث تعد الموارد البشرية المؤهلة والمدربة أهم العناصر الأساسية فى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية - ويعد مستوى ونوعية تلك الموارد أحد المحددات الرئيسية لزيادة الإنتاجية ، وتحقيق الرفاهية إلى الحد الذى يمكن معه القول أن نجاح التنمية بجناحيها ، الاقتصادى والاجتماعى مرهون أصلاً بمدى التقدم فى مؤسسات التعليم والتدريب ، إذ يعتبر التدريب فى إطار التربية المستمرة بذرة التنمية وثمرتها فى آن واحد .

وقد بين أحد العلماء الأمريكيين[1] أن نصف عائد الإنتاج فى الغالب يتأتى من التقدم التكنولوجى والابتكار (والذى يعود فى معظمه إلى البشر) وثلث عائد الإنتاج التالى يتأتى من الإعداد المناسب للقوى البشرية العاملة ، أما الجزء الباقى من عائد الإنتاج (حوالى 15٪) فهو نتيجة الاستثمارات المادية ، مع العلم بأن العائد المقصود هو العائد المادى لعملية الإنتاج . فعند القيام بوضع السياسات الهادفة إلى تحرير الاقتصاد ، ومن أجل التأكد من نجاح هذه السياسات يستوجب ذلك مراعاة تلبية الاحتياجات البشرية المتكاملة بالإضافة إلى استغلال الدوافع البشرية الطبيعية لدفع هذه السياسات .

وجدير بالذكر أن تنمية القدرات البشرية الذاتية سواء كانت قدرات عقلية مهارية جسدية أو ملكات معنوية وجدانية تعتبر هى محور السياسات البعيدة المدى الممتدة التأثير ومنها سياسات تدعيم ورفع المهارات والقدرات البشرية والتى تنظر إلى التعليم

---

(1) سيد محمد متولى (دكتور) ، "الاستثمار البشرى والتحرير الاقتصادى الحقيقى" ، الأهرام الاقتصادى ، العدد 1188 ، أكتوبر 1991 ، ص20 .

والتدريب كجزء أساسى من العملية الإنتاجية وليس كخدمات ويجب الاستثمار فيهما بأقصى قدر ممكن ويعنى هذا الاستثمار فى المعلم والمدرب والعملية التدريبية نفسها .

⇐ تحديد الاحتياجات التدريبية للمجتمع فى المرحلة الحالية :

كما سبق الإشارة فإن الإنسان هو محور التنمية الشاملة فهى لا تتم إلا به وله ، فعلى سبيل المثال فى مصر وفى المرحلة الحالية التى تمر بها وفى ظل الاقتصاد الحر وعمليات إعادة الهيكلة للاقتصاد المصرى والذى يصطدم فى المقام الأول بنحو 4.5 مليون عامل بالحكومة والقطاع العام تعجز الوحدات التى يعملون بها عن استيعابهم فى المرحلة القادمة فى ظل الاعتبارات الاقتصادية ومقتضيات الخصخصة فى تلك المرحلة فإن تحديد الاحتياجات التدريبية والتدريب الداخلى والتحويلى تصبح من الأمور الهامة التى تلعب دورًا أساسيًا فى المؤائمة بين عرض وطلب العمالة والحد من البطالة والآثار الاجتماعية والاقتصادية الضارة خلال مرحلة التحول .

وفى هذا المجال يتطلب الأمر مصر شامل وتصنيفى للقوى العاملة فى الوحدات الإنتاجية المختلفة ، وتحديد المتطلبات الفعلية لكل قطاع والفائض أو العجز به فى ضوء المحددات التكنولوجية والتنموية . ويتطلب ذلك بالقطع التعرف على احتياجات المنظمات من جهة واحتياجات الفئات الوظيفية المختلفة وخصائصها وإمكانيات الأفراد من جهة أخرى .

ورغم الاهتمام بمفهوم التدريب فى الدول النامية ، ورصد المخصصات المالية له إلا أنه مازال يعتريه من نواحى القصور التى تحد من الفاعلية الكاملة له ، بل وتحد من تأديته للدور المستهدف منه فى تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية فى المجتمع.

⇐ ومن بعض أوجه القصور التى يعانى منها التدريب فى مصر ، ما يلى :

- **اعتبار التدريب عمل وظيفى** : كثير من الأجهزة والإدارات والمؤسسات الحكومية تعتبر التدريب عمل وظيفى - تحصيل حاصل - ذلك رغم ما له من أهمية فى تنمية مهارات العاملين ونقل الجديد من المعارف وفنون الإنتاج إليهم . رغم ذلك تقوم الجهات بتدريب العاملين بواسطة رؤسائهم المباشرين أو مديرى

الإدارات ، ذلك لحصولهم على مخصصات التدريب ، فماذا يمكن أن يقدمون من جديد وهم الذين يعايشون العاملين بصفة دائمة ولم يقدموا ذلك الجديد إليهم .

إن الإيمان بأهمية ودور التدريب يقتضى الاهتمام بنوعية القائمين بالتدريب والمستهدف من هذا التدريب .

- **عدم ربط التدريب بالإطار العام للتنمية فى المجتمع :** ينهج التدريب فى معظم الدول النامية نهجًا نمطيًا سواء التدريب الفنى ، وبصفة خاصة التدريب الوظيفى . حيث لم يتم ربط مناهج التدريب واستراتيجيته بالإطار العام للتنمية واستراتيجيتها فالتحرير الاقتصادى ، والخصخصة ، والبطالة ، وإعادة التأهيل ، والتخلص من بعض أو معظم وحدات القطاع العام ... إلخ ، كل ذلك يتطلب مفهوم جديد واستراتيجية وأساليب جديدة للتدريب فى هذه الدول ، وهذا لم يؤخذ فى الاعتبار حتى الآن .

فمخصصات التدريب المالية فى مستوى الدولة والمؤسسات ذات حجم يسمح بتغطية تلك المطالبات إذا أحسن توجيهها واستثمارها ، ومن ثم ينتفى التمسح بعذر عدم كفاية المخصصات ، ولكن تنبع المشكلة من الاستخدام غير الأنسب لتلك المخصصات.

- **غياب التصنيف والتوصيف لنوعيات التدريب ومستوياته ومحتواه :** حيث هناك تداخل بين التدريب الفنى والوظيفى - الإدارى - مع عدم وجود أهداف محددة لكل نوعية ولكل مستوى يمكن مقارنتها وقياس نتائجها ، ويترك محتوى كل نوعية ومستواها لاجتهادات القائمين على التدريب سواء المنظمين أو المدربين أنفسهم ، بالإضافة إلى عدم الاختيار الأمثل لنوعية المدرب ، وذلك يرجع إلى ما سبق ذكره من اعتبار التدريب نوعًا من تأدية الواجب - أو تحصيل حاصل وهذا عكس المستهدف تمامًا من التدريب . حيث أن الدول التى حققت تقدمًا كبيرًا فى العقد الأخير - النمور الأسيوية - اعتمدت اعتمادًا كبيرًا على التدريب الفنى والتكنولوجى للعنصر البشرى وبه حققت هذه الطفرات التنموية الهائلة .

كذلك فإن غياب المتابعة والتقييم لنتائج التدريب وآثارها على العاملين تؤدى إلى عدم الاستفادة الكاملة من أى برامج تدريبية . فليس هناك أى خطة لتقييم ومتابعة نتائج تدريب العاملين وقياس مدى الاستفادة المتحققة من التدريب ، وأثار

ذلك على الإنتاجية التدريبية وعناصرها بما يتلائم مع الحاجة الحقيقية للقطاع الإنتاجي والخدمي في المجتمع ويؤدي إلى تحقيق المستهدف من التدريب

مما سبق يتضح أن للتدريب دور أساسي في تنمية ورفع مستوى أداء العاملين في المجتمع ، ومن ثم فالحاجة إليه ماسة . وتدعيم التدريب والاهتمام بتأديته لدوره له عدة متطلبات يلزم توفيرها حتى يؤدي التدريب هدفه - وهو رفع كفاءة العنصر البشري فنيًا وإداريًا - ومن هذه المتطلبات ما يلي :

- جهاز تدريبي قادر على تحديد وحشد الموارد والمهارات المطلوبة لمواجهة مشكلات الحاضر واحتمالات المستقبل ، وخلق البيئة التدريبية المتفاعلة لتشجيع وتحقيق اتصال وابتكارية وقيادة أفضل ، مع ربط استراتيجية التدريب باستراتيجية التنمية في المجتمع .

- إمكانات تدريبية مناسبة لتقديم خدمات ذات فعالية وكفاءة عن طريق تصميم وإعداد برامج تدريبية لتلبية احتياجات الأفراد والمنظمات وتصميم خبرات تعليم متنوعة وموجهة ومعتمدة على المتطلبات الحالية .

- نظم مرنة لتقديم التدريب ، وإعادة تدريب وظيفي لكل العاملين سواء العاملين الذين يوضعون في أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو هؤلاء الذين تتفاوت مهاراتهم وأيضًا العاملين الجدد الذين لديهم نقص في المهارات الأساسية .

- الإدارة الواعي للتغيرات التي تحدث في القوى العاملة من حيث تركيبها ومستواها التعليمي ، وقيمها وتطلعاتها والتنبؤ بتأثير التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية والتقنية على مؤسسات التدريب وعلى التدريب والتطوير .

- الاستخدام الأفضل لتقنيات التدريب لمواجهة التكلفة المتزايدة وتعظيم العائد من التدريب ، وتنفيذ البرامج والأنشطة التي تعتبر فعالة في تغيير السلوك بالطرق المرغوبة واستغلال التقنيات الحديثة ونظم المعلومات والاتصال في جعل التدريب أفضل وأقل تكلفة في التوقيت المناسب .

- كذلك فمن متطلبات نجاح التدريب حسب اختيار المتدرب الأكثر احتياجًا وتقبلاً للتدريب ، وعدم اعتبار التدريب واجب وظيفى لابد أن يمر به كافة العاملين للترقى .
- متابعة المتدربين فى أعمالهم على مدى الاستفادة من التدريب وأوجه القصور وإمكانية تلافيها فى برامج تالية تعد من النواحى المكملة والهامة للعمل التدريبى الناجح .

⇐ مجالات التدريب المطلوبة واللازمة للمجتمع فى المستقبل :

تطرق معظم الدول النامية أبواب مرحلة جديدة اقتصاديًا واجتماعيًا . ولهذه المرحلة خصائصها ومتطلباتها. ويأتى فى مقدمة هذه الخصائص الحرية الاقتصادية وسيادة قوى السوق والتخلص من سيطرة الدولة الاقتصادية . وتحجيم القطاع العام والتخلص من معظم وحداته .

وهذا التحول له أثاره والتى يعد التخلص من عدد ضخم من القوى العاملة إحدى نتائجه وما قد يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة إذا لم يتم التخطيط لها وتوجيه تلك العمالة إلى مجالات عمل جديدة وخلق فرص عمل أمامها .

⇐ التدريب التحويلى :

يعد التدريب التحويلى أحد الأسس والمرتكزات التى يمكن اتباعها لتوجيه فائض العمالة من القطاع العام وتوجيهه إلى مجالات عمل جديدة بإعادة تأهيله وتدريبه التدريب المناسب للمجالات التى يكون المجتمع أكثر احتياجًا لها بمعنى زيادة الطلب على تلك النوعيات من القوى العاملة .

ويجب ملاحظة أن هذا التدريب يقدم لنوعيات من الأفراد عند مستوى عمرى معين ولديهم خبرة معينة ومستوى ثقافى معين ، حيث قد سبق لهم العمل لفترات متباينة فى القطاع العام ووحداته المختلفة بالدولة .

ومن ثم وجب تحديد برامج تدريبية تحويلية مناسبة لإعدادهم للعمل كحرفيين أو صغار منتجين أو غير ذلك وتتعدد هذه البرامج من حيث المحتوى والمستوى ، سواء الفنية التطبيقية منها أو النظرية .

وفى هذا الصدد يلزم التنويه بأن المجتمع أكثر احتياجًا للبرامج التدريبية التى تؤدى إلى زيادة الفنيين الحرفيين وصغار المنتجين فى كافة القطاعات والأنشطة .

وبالتالى يفضل إعداد برامج تدريبية فنية تطبيقية لإعداد العاملين بالقطاع العام لممارسة عمل إنتاجى فى وحدات خاصة صغيرة بعد تركهم للقطاع العام . ومثل هذه البرامج ذات تكلفة مرتفعة لأنها تطبيقية ويلزم الإعداد الجيد لها واختيار المدربين الأكفاء .

⇐ التدريب العام لموظفى الدولة :

حيث يعد هذا النوع من التدريب هو العمود الفقرى والأساسى للنشاط التدريبى الرسمى فى الدولة ، وبصفة عامة يؤدى بهدف الترقية إلى المستويات الأعلى ولذا يطلق عليه التدريب الإدارى .

ويؤخذ على أنه واجب وظيفى وإن كان يضيف قدرًا من المعلومات للمتلقين ولكن هذا ليس هذا هو الهدف الكامل من وراء التدريب .

ومن ثم نرى أن هذا النوع من التدريب يجب أن يعاد النظر فيه ويتم تطويره ليحقق أهدافًا معينة لعل فى مقدمتها زيادة معارف العاملين فى مجالات إعمالهم ، كذلك إكسابهم مهارات إضافية جديدة تؤهلهم لتطوير وظائفهم وفقًا للتطورات العالمية فى مجالات العمل وإكسابهم مهارات حرفية كاستخدام الحاسبات الآلية التى أصبحت عنصرًا أساسًا لتطوير وإنجاز العمل .

⇐ التدريب المهنى للشباب :

ويعد هذا النوع من التدريب من الأنماط التدريبية المستجدة والمرافقة للمستجدات الاقتصادية فى المجتمع . حيث مع التحرر الاقتصادى وتقليص القطاع العام وتوقف سياسة توظيف الخريجين ستكون نتيجة ذلك زيادة البطالة فى المجتمع ، خاصة بين شباب الخريجين سواء الجامعيين أو خريجى المدارس المتوسطة .

ومن ثم تهتم جهات عديدة - حكومية وغير حكومية - بتدريب شباب الخريجين لإعدادهم لممارسة أنشطة اقتصادية عديدة ، قد تختلف كلية عن دراساتهم الأصلية ، حيث تقوم وزارة الزراعة فى مصر بتدريب بعض الخريجين من مختلف التخصصات

- ومن ضمنها خريجى الحقوق والآداب - على استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية ومزارع الأسماك . كما يقوم الصندوق الاجتماعى بتمويل برامج تدريبية حرفية لتمليك الشباب لمشروعات إنتاجية صغيرة .

وهذا النوع من التدريب على درجة كبيرة من الأهمية ، والمجتمع أكثر احتياجًا له ، وذلك لحل مشاكل البطالة وزيادة الطاقات الإنتاجية فى المجتمع ، ومن ثم وجب الاهتمام به وتطويره وتوفير احتياجاته المادية والفنية .

(3) الإصلاح الإدارى[1] :

إن التغير الحادث فى عالم اليوم غير مسبوق فى تاريخ التطور الإنسانى فالمستجدات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية على درجة كبيرة من السرعة وفى مقدمة هذه التغيرات ثورة المعلومات والتى تتضمن عدة جوانب منها ، تكنولوجيا الحاسب الآلى ، تكنولوجيا الاتصالات ، تكنولوجيا الإلكترونيات وهذه التطورات الهائلة بما توفره من إمكانيات وطاقات تكنولوجيا المعلومات التى تعمل على تطوير الوحدات الإنتاجية وزيادة إمكانياتها وطاقاتها .

ومن ثم يمكن القول بأن التكنولوجيا هى وسيلة الإدارة الجديدة لتحقيق أهدافها لخدمة قضية التنمية فى المجتمع ، وعلى ذلك فإن الإدارة الحديثة هى إدارة التغيير . حيث لابد أن تتغير المفاهيم التقليدية للإدارة ، فنحن فى حاجة إلى إدارة جديدة قادرة على القيادة والابتكار والتجديد واستيعاب المتغيرات قادرة كذلك على قيادة وإدارة التحول ، وتحقيق الاستمرارية والاستخدام الكفء للمورد البشرى لتحقيق معدلات نمو مرتفعة .

ومن أهم تلك التحولات التى حدثت ومازالت على المستوى العالمى خلال العقدين الأخيرين الآتى :

- التحول من عصر الصناعة إلى عصر ما بعد الصناعة .
- عصر ما بعد الصناعة هو عصر المعلومات .
- التحول إلى التكنولوجيا العالمية .

---

(1) دكتور على السلمى ، "الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد" ، كتاب الاقتصادى - العدد 54 - أغسطس 1992 - من ص 19 - 80 .

- التحول إلى الاقتصاد العالمى .
- التحول إلى اهتمامات الأجيال القادمة .
- التحول إلى نظام اللامركزية .
- التحول من التنظيم الرأسى إلى التنظيم الأفقى .
- التحول إلى حرية السوق .
- التحول إلى المشروع الخاص .
- التحول إلى الفردية والتفرد .
- تحولات تكنولوجية حادة متمثلة فى :
  - الحاسب الآلى .
  - الاتصالات .
  - الهندسة الوراثية .
  - الليزر .
  - الألياف الضوئية .
  - الذكاء الاصطناعى .
  - الهندسية العكسية ، وغيرها .
- التحولات الاقتصادية والمتمثلة فى :
  - النظام الاقتصادى العالمى الجديد وتسوده حرية التجارة (الجات) وحرية المنافسة .
  - تنافس الكتل الثلاث العملاقة (الكتلة الأسيوية ، الكتلة الأوروبية ، الولايات المتحدة .
  - تفكك الاتحاد السوفيتي

كل تلك التحولات - وغيرها - تؤكد أن مختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية وما يرتبط بها تنتقل إلى نمط مختلف تمامًا عن ما كان عليه فى السابق ، وهو عصر ما بعد الصناعة (عصر الثورة التكنولوجية) ، أنه عصر

المعلومات (تكنولوجيا المعلومات) .

وهذه التغييرات والتطورات التكنولوجية غير المحدودة تعنى أن إمكانيات تطوير وزيادة الإنتاج أصبحت أيضًا غير محدودة اعتمادًا على تكنولوجيا المعلومات إذا أتيحت أمام الإدارة القادرة على استيعابها واستخدامها .

ومن ثم يمكن القول بأن نمط الإدارة الجديد ومرتكزاته لابد أن تكون متميزة ومبتكرة ، تعتمد على البحث والتطوير التكنولوجى ، مما يستلزم نظام تعليمى وتدريبى جديد فى المجتمع .

كما أن وحدات الإنتاج فى المجتمع فى عصر المعلومات لابد أن تختلف عن تلك فى عصر الصناعة (عصر ما قبل المعلومات) ومن ثم فإن التغير لابد أن ينسحب على إدارة تلك المؤسسات حتى تستطيع أن تتوائم وتستمر وتنمو فى هذا المناخ الجديد وينعكس ذلك على الإدارة من حيث :

- توفير المعلومات التى تساعد على إيجاد ميزة تنافسية .
- الاهتمام بالأبحاث وسرعة تطبيق النتائج التى تؤدى إلى تطوير السلعة أو الخدمة .
- تقليص العمالة العادية .
- توفير المعلومات التى تتيح السرعة والقدرة على اتخاذ القرارات ومن ثم تصبح معايير الإدارة الناجحة هى :
  - السوق (حجم المبيعات) .
  - التطوير والتجديد فى السلع المنتجة .
  - نمو الإنتاجية والربحية .

وفى مصر رغم التغيرات التى حدثت فى السوق ، المستهلكين ، قوة العمل ، دور الدولة ، والهياكل الاقتصادية ، فإن تركيب الإدارة وأساليبها لم تتغير بالقدر الذى تتطلبه التغيرات السابقة ، ومن ثم كان هناك فجوة بين الإدارة والتغيرات فى المجتمع اتضحت بصورة أكثر وضوحًا فى وحدات قطاع الاعمال العام الذى تؤكد نتائج أعماله هذه الحقيقة .

ومن ثم أصبح على الإدارة المصرية الجديدة أن تتصف بما يلى :

- إلمام شامل بمستجدات العصر وكيفية استخدامها والاستفادة منها وتوظيفها لخدمة المؤسسة (تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلى) .
- تحرر كامل للعمل الإدارى مع القبول بالمحاسبة كل فترة زمنية (سنة إلى ثلاث سنوات) ، مع تجديد العناصر الإدارية باستمرار .
- منهج إدارى عصرى يقوم على الأسس الجديدة التى حققت النهضة الاقتصادية وقفزت بدول النمور فى جنوب شرق أسيا . وفى مقدمة تلك الأسس الاعتماد على السوق فى الحكم على كفاءة الإدارة ، والقبول والدخول فى المنافسة .
- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة فى تخفيض وقت الأداء ، الحد من الأيدى العاملة ، تخفيض التكاليف ، التطوير والابتكار والتجديد .
- اعتماد مفهوم الجودة الشاملة الذى يعنى أن كل مجال وكل مرحلة من مراحل العمل تخضع لمراجعة دقيقة وإعادة تنظيم وتصميم وتطوير بما يرفع كفاءة الأداء من حيث جودة المنتج وكفاءة العمل والمواد المستخدمة ، وهذا هو المقصود بمفهوم الجودة الشاملة أى التى تشمل كافة مراحل العملية الإنتاجية للسلعة .

ولكى تنشأ الإدارة الجديدة وتنمو فى المجتمع المصرى - وأى مجتمع لابد أن يتوفر مناخ من الحرية والديمقراطية والمشاركة الفعالة من مختلفة فئات المجتمع ، مع التخلص من سيطرة البيروقراطية الحكومية وألا تصبح كافة محاولات التنمية كمن يحرث فى البحر .

(5) عدالة التنمية بين الحضر والريف :

تحديات التنمية فى مصر كبيرة وذلك راجعًا للظروف التى مر بها المجتمع خلال النصف قرن الأخير ، بالإضافة إلى التغيرات العالمية والتى تنعكس بدورها محليًا ، ومن ضمن تلك الآثار تركز الاهتمام بالحضر دون الريف ، بالمدينة أكثر من القرية . مما ينتج عنه فجوة تنموية كبيرة بينهما .

ومن ثم أصبحت عملية تنمية الريف متداخلة ومتشابكة وتتطلب النظرة التكاملية من حيث البعد الاقتصادى والبينى لهذه التنمية ، مع التركيز على تحسين دخول ومستوى معيشة الفئات السكانية الأكثر فقرًا وحاجة فى مجتمع القرية ، مع الأخذ فى

الاعتبار مقدرة على التنمية على الاستمرار والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية .

وهنا تجدر الإشارة إلى جملة من المشاكل والمعوقات التى تتصف بها القرية والتى يلزم الإلمام بها حتى يمكن التعرض لجوانب التنمية الريفية على أسس واضحة .. ومن تلك المعوقات :

- اختلال التوازن بين الأرض والسكان ، بما يعنى انخفاض نصيب الفرد من الأرض المزروعة ، وكذلك تضاؤل الحيز المخصص للسكن الريفى ، وتكدس القرية بالسكان ، وما يترتب على ذلك من آثار والتى من ضمنها تلوث البيئة .

- انخفاض الاستثمارات فى القرية وبالتالى فرص العمل مع استمرار الزيادة السكانية ، مما يؤدى إلى الزيادة فى تيار الهجرة من الريف إلى المدن وما يترتب عليه من مشكلات ونتائج .

- ما تتصف به القرية من تخلف اقتصادى واجتماعى من حيث ندرة المشروعات ، وتخلف التكنولوجيا الزراعية وطرق الإنتاج ، وتخلف الإدارة الزراعية ، وتخلف المنظمات الزراعية كالتعاونيات وعدم قيامها بالدور المنوط بها ، ومن ضمن أهم المشكلات الاجتماعية والتى تنعكس على مختلف جوانب الحياة فى القرية المصرية ، ظاهرة الأمية فى الريف (حيث قدرت نسبة الأمية فى تعداد عام 1986 نحو 47٪ للذكور ونحو 77٪ للإناث) .

- غياب التنظيمات والمنظمات الأهلية والتى من المفروض أن يشارك بها المواطنون لخدمة أنفسهم وتنمية مجتمعاتهم المحلية بالاعتماد على الذات وعلى القدرات المتاحة (مع بعض المساعدات والدعم من عدة مصادر حكومية وغير حكومية) ، وذلك حتى يمكن تنمية المجتمع المحلى .

وفى ضوء ما سبق فإن التنمية العادلة للريف وللقرية أصبحت ضرورة ملحة حتى نستطيع أن نلحق بالقرن الحادى والعشرين وحتى لا تزداد الفجوة التنموية ، وذلك من خلال :

- تنمية ريفية متكاملة تشارك فيها وتتحمل مسئولياتها كافة جهات ومؤسسات الدولة بالإضافة إلى المؤسسات غير الرسمية والمنظمات الشعبية التى يفترض أن يكون لها الدور الأكبر فى عملية التنمية الريفية .

- توفير قاعدة البيانات عن القرية - حيث يعد ما هو متاح من بيانات ومعلومات اقتصادية واجتماعية عن القرية غير كافى - ويجرى تحديث تلك البيانات باستمرار لاستخدامها فى حصر الموارد والإمكانيات والتعرف على الاحتياجات ووضع الخطط وتنفيذها ومتابعة التنفيذ . مع التأكيد على دور الوحدات المحلية فى هذا المجال .

- تشجيع وتنظيم الأنشطة المرتبطة بالمشروعات الإنتاجية المولدة للدخل فى الريف لخلق فرص العمل ورفع المستوى الاقتصادى ، ومن ثم الاجتماعى وتثبيت سكان الريف ، وذلك من خلال دعم وتوفير التدريب والإرشاد ، وتنظيم وتشجيع التسويق والتمويل وإدخال التكنولوجيا الحديثة ، وزيادة دور ومشاركة المرأة الريفية فى الأنشطة التنموية من خلال تطوير وتحديث المؤسسات والمنظمات الريفية - أو العاملة فى الريف سواء كانت حكومية أو شعبية وإيجاد إمكانية للتنسيق بينها لدفع عملية التنمية الريفية .

وفى ضوء التوصيف السابق ولكى تتحقق تنمية ريفية مستوفاة لأهداف المجتمع فمن الضرورى وجود البرنامج القومى للتنمية الريفية[1] ، وأولى ركائزه هو إقناع واقتناع القيادة السياسية فى الدولة بأهمية وحتمية التنمية الريفية وجوهريتها لمستقبل التنمية القومية فى البلاد ، وذلك من حيث تغيير الرؤى الرسمية للريق وتنميته عن ذى قبل . وتلك التنمية تتحقق من خلال مشاركة شعبية إيجابية فى كافة مراحل التنمية وفى إطار ديمقراطى سليم . ومن ثم فإن عملية التنمية الريفية تمر بمراحل عدة على مستويين :

1 - المستوى القومى وفيه يتم دعم مفهوم التنمية الريفية ، وإعداد الاستراتيجية العامة لها .

2 - المستوى المحلى ، ويتضمن عدة مراحل ، الاستكشاف والتحليل التى تشمل حصر الموارد البشرية المتاحة وحصر الخدمات المتاحة بالقرية وحصر المنظمات الاجتماعية والشعبية ومواردها . ثم مرحلة استثارة المجتمع لتركيز انتباه المجتمع على إمكانياته وموارده وطرق استغلالها والطرق الأفضل للاستغلال .

يلى ذلك مرحلة التخطيط للتنمية وتهدف إلى وضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة

---

(1) د. إبراهيم محرم ، "التنمية الريفية" ، مؤسسة فريدريش ناومان ، 1994 ، من ص 235 - 270 .

تحقق أهداف أبناء المجتمع المحلى .

يلى ذلك مرحلة تنفيذ الخطة ولها مواصفاتها وخصائصها أيضًا . ثم مرحلة التقييم والتى تستهدف التعرف على ما تحقق ومقارنته بالمستهدف .

(6) البنية التحتية :

تعد البنية التحتية العمود الفقرى للتنمية الشاملة . فوجود بنية تحتية سليمة وقادرة على تلبية احتياجات المجتمع تسارع بعملية التنمية فى المجتمع ، ومن المعلوم إمكانية تحقيق التنمية فى غياب أو النقص فى البنية التحتية . وتشمل تلك البنية الطرق ، الكهرباء والطاقة ومياه الشرب والصرف الصحى ، الرى والصرف ، الاتصالات والمواصلات .

وتعانى الدول النامية بصفة عامة من النقص فى تلك المرافق ، بل أيضًا عدم صلاحية ما هو متاح منها وذلك لغياب عمليات الصيانة والإصلاح الدورية . ومن ثم تتدنى معدلات النمو وتنخفض مستويات المعيشة ، وتقل المشروعات الاقتصادية ، وتتركز فى مناطق توافر تلك البنية دون غيرها مما يؤدى إلى الاختلال السكانى وما يرتبط به من مشكلات .

والتنمية فى جانبيها الأساسيين الصناعى والزراعى تحتاج إلى حد ادنى من تلك البنية ، فبدون الطرق والطاقة والمواصلات والاتصالات يصعب وقد يستحيل إقامة أى مشاريع اقتصادية (صناعية) ، أو يؤدى ذلك إلى ارتفاع التكلفة ومن ثم الأسعار وانعدام القدرة على المنافسة .

كذلك عدم وجود البنية التحتية يعيق إقامة أى مشاريع تنموية زراعية فالطرق والطاقة والرى والصرف تعد الركائز الأساسية للتنمية الزراعية فى أى منطقة أو إقليم يراد تنميته أو إقامة مجتمع جديد به .

ومن ثم فإن أولى متطلبات إحداث التنمية فى أى مجتمع تواجد البنية الأساسية ، وهى التى تدفع عملية التنمية وتؤدى إلى قيام مجتمعات عمرانية جديدة .

ومن ثم فعلى المجتمع وخطة التنمية أن تعطى الأولوية لإقامة تلك البنية ، والتى يأتى فى مقدمتها شبكة الطرق والتى تربط تلك المناطق ببعضها بأقاليم الدولة وأسواقها. يلى ذلك بنية الطاقة والتى تعد المحرك الرئيسى للحياة والتنمية ، ثم المياه والصرف سواء كان صحى أو زراعى .

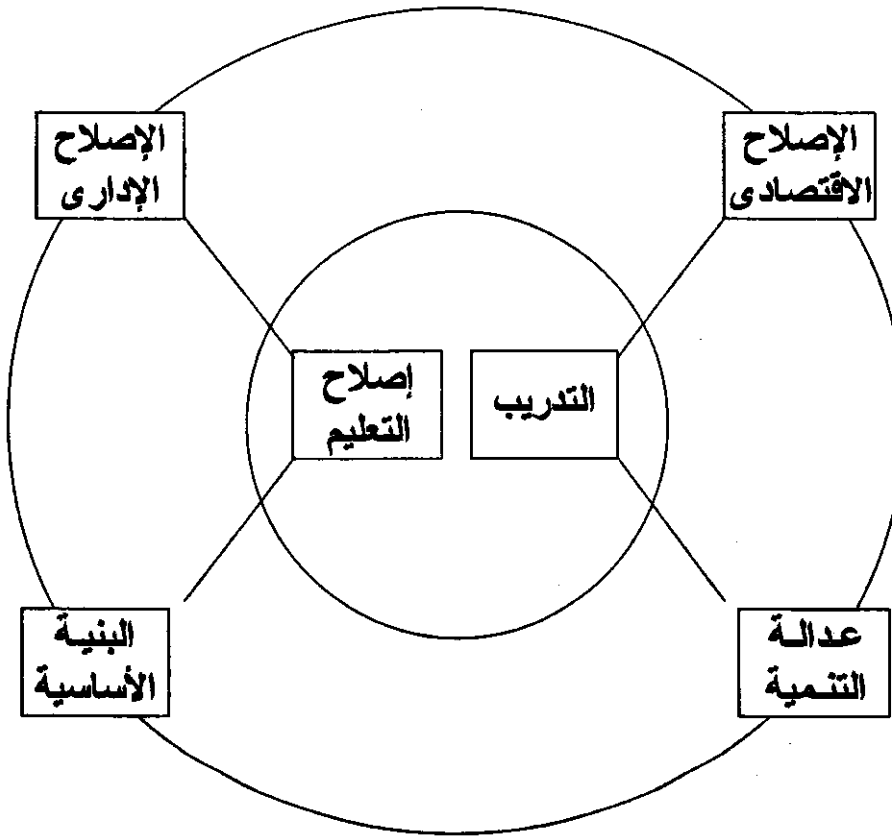

أركان المشروع الحضارى

وإذا قصرت الدولة دورها الأساسى على تلك النواحى فإن ذلك قد يكون أجدى بكثير لعملية التنمية ، على أن تترك باقى النواحى للقطاع الخاص الذى هو أكثر كفاءة على التعامل معها .

مما سبق يتضح أن المشكلة التنموية تتمثل أساسًا فى انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسي للمجتمع وأمام تلك المجتمعات مسلكان للمحاولات التنموية ، يتمثل المسلك الأول فى أسلوب الحلول الجزئية للمشاكل التنموية ، والمسلك الثانى يتمثل فى أسلوب المواجهة والحلول الجذرية .

وعلى كثيرين يلتبس أمر التفرقة بين أعراض الأزمة الاقتصادية وأسبابها حيث

تتداخل الأسباب مع الأعراض ، بينما يبدل البعض الآخر الأسباب مكان الأعراض .

فمن أعراض الأزمة ، عجز الموازين ، الدعم بمختلف صوره ، الخلل فى نظام الأسعار ، المديونية ، التضخم .

أما أسباب الأزمة ، والتى تؤدى إلى الأعراض السابقة ، فمنها ، عدم اتباع سياسة جادة للحد من الزيادة السكانية ، انخفاض مستوى إعداد العنصر البشرى فى التعليم والتدريب ، اتباع سياسات اقتصادية غير سليمة ، عدم الكفاءة فى إدارة الاقتصاد القومى ، غياب مناخ الاستثمار ، التحيز ضد قطاع الزراعة ، وأخيرًا عدم الاهتمام بتغيير الثقافة العامة للشعب .

أما برنامج الخروج من تلك الأزمة أو ما يطلق عليه مجازًا ـ المشروع الحضارى المصرى فهو يتضمن محاور رئيسية وتتضمن :

الإصلاح الاقتصادى ، إصلاح التعليم ، الاهتمام بالتدريب ، الإصلاح الإدارى وملاحقة الثورة العلمية ، وعدالة التنمية ، والبنية التحتية .

المراجع

1 - إبراهيم شحاتة (دكتور) : "برنامج للغد" ، القاهرة - 1988 .

2 - إبراهيم محرم (دكتور) : "التنمية الريفية" مؤسسة فريدريش ناومان 1994 .

3 - البنك الأهلى المصرى : "النشرة الاقتصادية" ، المجلد السادس والأربعون 1992 ، 1993 ، 1994 .

4 - البنك المركزى المصرى : "المجلة الاقتصادية" ، العدد الرابع (94 ، 1994) .

5 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : "نشرة أسعار المستهلك" ، سنوات مختلفة .

6 - بنك مصر : "النشرة الاقتصادية" ، السنة السادسة والثلاثون ، العدد الأول ، 1993

7 - راجى عنايت : "أفيقوا يرحمكم الله" ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، 1992 .

8 - سيد محمد متولى (دكتور) : "الاستثمار البشرى والتحرير الاقتصادى الحقيقى" الأهرام الاقتصادى ، العدد 1188 ، أكتوبر 1991 .

9 - عاطف محمد عبيد (دكتور) : "التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادى" ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد العاشر ، أكتوبر 1992 .

10 - دكتور على السلمى ، "الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد" ، كتاب الاقتصادى - العدد 54 - أغسطس 1992

11 - هيئة السلع التموينية : "وزارة التموين والتجارة الداخلية" ، سنوات مختلفة .